الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم

التطـــوّر التعليمي
في الجمهوريـــــة اليمنيـــــة

[التقريـــــر الوطنـــي]

مقدم للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية
جنيف ٢٥- ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨م

أكتوبر ٢٠٠٨م

تقديـــم

إنه لمن حسن الطالع أن يصادف انعقاد المؤتمر الدولي للتربية في دورته الثامنة والأربعون عند انتهاء النصف الأول من المدى الزمني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعلـــيم الأساســـي ٢٠٠٣-٢٠١٥م في الجمهورية اليمنية.

لقد تمكن اليمن بفضل حشد جهوده الوطنية ودعم أشقاءه وأصدقائه من تحقيق تقدم ملحوظ فـــي إلحاق الأطفال بالتعليم الأساسي، ورفع معدلات الالتحاق، وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث،وتكثيف تدريب المعلمين في أثناء الخدمة، وتحسين مختلف مدخلات العملية التعليمية.

إن إقرار الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والشروع في تنفيذها لم يكن في حقيقـــة الأمر، إلاّ باكورة إعادة ترتيب أوضاع قطاع التعليم والتدريب، وتحديد أهدافه وبلورة أولياتـــه ورســـم سياساته، فقد تبع ذلك إقرار الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني ثم الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني ثم الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثـــانوي العـــام، وأخيراً إقرار الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي.

إن التوجه اليمني نحو تطوير نظام التعليم والتدريب هو في الواقع، في إطار المشهد العام الـــذي يعيشه اليمن منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠م. فاليمن يعيش نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متنامية. فقد تمكن اليمن من ترسيخ الوحدة الوطنية، وتأسيس نظامه السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة واحتـــرام حقـــوق الإنـــسان، وتنفيـــذ حزمـــة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، وتأصيل مجموعة من القيم الاجتماعية المتمثلة فـــي العـــدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والسياسية.

إني إذ أقدم التقرير الوطني للتطور التعليمي في الجمهورية اليمنيـــة، وأكـــد أن نظـــام التعلـــيم والتدريب لا يزال في حاجة إلى مزيد من الجهود والموارد للتطوير في جانبيه الكمي والنوعي، وإلـــى حشد أكبر للجهود الوطنية والدعم من الأشقاء والأصدقاء للتوسع في توفير الخدمـــة التعليميـــة لجميـــع الأطفال واليافعين والشباب وبنوعية تمكنهم من المشاركة الفاعلة في خدمة أنفسهم وبلدهم.

والله من وراء القصـــد،،

الأستاذ الدكتور/ عبد السلام محمد الجوفي
وزير التربية والتعليم
صنعاء- الجمهورية اليمنية
٢٠٠٨/١٠/١٢م

أولاً: الأهـــداف والسياســـات

١.١ مدخـــل: لاشك أن التعليم في الجمهورية اليمنية يقوم على قاعـدة دسـتورية وقانونيـة واضـحة وراسخة. فقد كفل الدستور، بداية، تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتكفل الدولة، وفقاً للقانون التعليم كحق لجميع المواطنين بإنـشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية مع الإقرار بإلزامية التعليم الأساسي، والاهتمام بمحو الأمية، والتوسع في التعليم الفني والمهني، كما على الدولة الاهتمـام بصورة خاصة برعاية النشء وحمايته من الانحراف وتوفر لـه التربيـة الدينيـة والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة بتنمية إمكانياته في جميع المجالات.

الدستور

كل هذا لأن دستور الجمهورية اليمنية ينظر إلى الـصحة والخـدمات الاجتماعيـة كأركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه، وعلى المجتمع مع الدولة الإسهام في توفيرها (الدستور: المواد ٢٤، ٣٢، ٥٣).

ويحدد القانون العام للتربية والتعليم لسنة ١٩٩٢م، الأسس والمبادئ العامة للتربية والتعليم فـي الجمهورية اليمنية دينياً، ووطنياً، وقومياً، وتربوياً وتعليمياً.

القانون العام للتربية والتعليم

ويعتبر القانون التعليم حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الـشعب إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى. وعليه تنشأ مدارس في الجمهورية كافية ومستوفية للشروط التربوية لكل المراحل الدراسية، وتعتبـر المدرسـة، وفقـاً للقانون، كافية باستيعابها لكل الطلاب على أن تجهز بالمكتبات وكـل المـستلزمات العلمية، وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص في التعلـيم ومراعـاة الظـروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم (القـانون العام للتربية والتعليم).

ويقسم النظام التعليمي، وفقاً للقانون، إلى فرعين رئيسين هما:

١- التعليم النظامي: ويشمل المراحل الدراسية بدءاً بمرحلة التعليم ما قبل الأساس وانتهاءً بـالتعليم العالي والجامعي مروراً بالتعليم الثانوي العام، والتعليم الفنـي والتقنـي والتـدريب المهني.

٢- التعليم غير النظامي: ويهتم بتوفير فرص التعليم والتدريب للصغار والكبار من المواطنين الذين لم ينالوا حظهم من التعليم النظامي أو تسربوا منهم (المرجع السابق).

وبالإضافة إلى المرتكزات التشريعية الوطنية، صادقت اليمن على الإعلان العالمي حول التربية للجميع الذي صدر في جومتين- تايلاند عام ١٩٩٠م، وكذا على إطار عمل دكار، لعام ٢٠٠٠م.

١. ٢ الرؤيـــة الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م:

تستهدف الرؤية الإستراتيجية خلال الخمس والعشرين سنة القادمـــة (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) تحـــسين مستوى التنمية البشرية ليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وبما يرفع مـــستوى معيـــشة المجتمع وأفراده، ويضمن حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تحسين الأوضاع الديمقراطية والصحية، ومحو الأمية، وزيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي وخاصة بـــين الإناث؛ بالإضافة إلى زيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات الـــدخول المتوســـطة، والذي يقترن بتنويع مصادر توليد الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد شبه الكلـــي علـــى استخراج النقط والغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحديد مصادر النمو والقطاعات الواعدة وخلق فـــرص عمل وتحقيق دفعة قوية في الصادرات، وعليه فإن صياغة رؤية اليمن الإستراتيجية ٢٠٢٥م هي:

الرؤية الإستراتيجية العامة

"**انتقال اليمن إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتمـــاعي ومعرفي، وثقافي، وسياسي**" (الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، ج١. ص ٥٧).

وتحدد الرؤية الإستراتيجية توجهات وأهداف الرؤية في المجال الاجتماعي- مجال التعليم، على النحو الآتي:

الرؤية في المجال الاجتماعي

- محاربة الأمية لتنخفض إلى أقل من ١٠% بحلول ٢٠٢٥م.
- تحقيق التعليم للجميع، وتعميم وضمان تعليم الفتاة، وبخاصة في الريف وتقلـــيص الفارق بين البنين والبنات، من خلال تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي والتوعية بأهمية تعليم الفتاة، ورفع الطاقة الاستيعابية لمدارس البنات والحد من الفاقد.
- إدخال تحول جذري في أنظمة التعليم من حيث الهيكل والمنهج لتصبح قـــادرة على مواكبة التطورات العلمية والتقنية واحتياجات التنمية (المرجع السابق، ص ٧١-٧٢).

ولعلّ من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى توجهات وأهداف الرؤية الإستراتيجية في مجال العلم والتكنولوجيا، والتي تحددت في "تحويل أوليات المنظومة العلمية والتكنولوجية اليمنية إلى نظام وطنـــي للابتكار وفق المنظور الآتي:

- وضع إستراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا.
- إعطاء أهمية خاصة للنهوض بالتعليم والتدريب وتوسيع قاعدته وتطوير مجالاته.
- رفع استجابة التعليم الجامعي لمتطلبات المجتمع والتنمية، ومواكبة التطور في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية، وتغيرات العصر وتحدياته. وتصبو الرؤية الإستراتيجية إلى ضمان ربط التعليم العالي بالمجتمع وبحيث يتحول الخريج من باحث عن عمل إلى مولد لفرص عمل.
- زيادة عدد مراكز ومؤسسات البحث العلمي والتطوير، والإنفاق عليها، ودعمهـــا، وتفعيـــل دورها، وتعزيز التنسيق فيما بينها وربطها بقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة حتى تصبح من المركبات الفاعلة في النظام الوطني للابتكار، وفي اقتصاد مبني على المعرفة، بالإضافة إلى تشجيع إجراء الدراسات والبحوث العلمية في الجامعات بما في ذلك التي تدخل ضـــمن متطلبات الدرجات العلمية العليا.

١. ٣ إستراتيجيات نظام التعليـم والتدريب:

يعمل نظام التعليم والتدريب في الجمهورية اليمنية، وفق منظومة من الإســـتراتيجيات القطاعيـــة التي تحدد الأهداف الكمية والنوعية لكل قطاع فرعي.

لقد أقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (١٩٩٨م) التي تستهدف محو أمية السكان في الأعمار ١٠-٤٥ سنة، والمقدر عددهم في حينه ٤,٨٦٧,٤٥٠ أمياً من الجنسين، إضافة إلى الأميين الجدد والمتوقع تراكمهم خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية من المتسربين من مراكز محو الأمية والمرتدين إليها، والمتسربين من التعليم الأساسي.

ويتركز العمل في برامج محو الأمية وتعليم الكبار على تنفيذ السياسات الآتيـــة:

الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار

- التوكيد على إلزامية التعليم وسد منابع وروافد الأمية الأبجدية.
- توفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار من خلال فتح مراكز جديدة في التجمعات السكانية للحضر والريف.
- تشجيع الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار وزيادة عدد الملتحقـــين فـــي الحضر والريف وخاصة من النساء من خلال تقديم حوافز غذائية وغيرها.

- تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار ببعديه الأبجدي والوظيفي، وتنفيذ برامج تدريبية وتنشيطية للعاملين في حقل التدريب والتدريس.
- تنويع وتحديث برامج التدريب الأساسي والنسوي بما يمكن من اكتساب معارف تقنية ومهارات حياتية تساعد إدماج المرأة الريفية في سوق العمل والاعتماد على الذات، وخاصة النساء الفقيرات.
- إشراك المجال المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الأمية.
- قيام الأجهزة الحكومية المدنية وغير المدنية بتنفيذ برامج لمحو أمية المنتسبين الأميين لديها.
- توفير المدرسين والمدربين وخاصة النساء لسد النقص وتحسين مستوى أجورهم.
- تعزيز آليات التنسيق مع وزارة التربية والتعليم للحد من ظاهرة التسرب (الخطة الخمسية الثالثة).

وأقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠٣م) التي تهدف إلى "إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي ليصبح قادراً على أن يوفر فرص التعليم الأساسي بالتساوي وبجودة ونوعية عالية لكل طفل يمني في العمر (٦-١٤)" وتطمح الإستراتيجية في الجانب الكمي إلى توفير التعليم الأساسي لـ٩٥% من أطفال اليمن في عمر ٦-١٤ سنة، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام ٢٠١٥م.

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي

وعليه فإن برامج وأنشطة الإستراتيجية تركز على الآتي:

- تطوير مستوى التغطية والانتشار بهدف توفير التعليم الأساسي لـ (٩٥%) من الفئة العمرية ٦-١٤ وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف، وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في الخدمات التعليمية بين الإناث والذكور، والريف والحضر، والفئات الهامشية، وذلك بزيادة التحاق الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق مراعاة الوضع الخاص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الفئات المحرومة، إيلاء المناهج اهتمام خاص للأطفال ذوي

الاحتياجات الخاصة، وتوزيع الموارد التعليمية بين المحافظات والمديريات بما يحقق نشر التعليم وفق معايير تحقق المساواة.

- تطوير جودة ونوعية التعليم الأساسي وجعل المعلم والطالب محور ارتكاز النظام التعليمي والمجتمع، وذلك بتحسين وتطوير أداء معلمي التعليم الأساسي، رفع مستوى تأهيل وكفاءة أداء الإدارة المدرسية، تطوير المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، تخفيف ازدحام الفصول الدراسية وتوفير الأثاث المدرسي، تفعيل قنوات التواصل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، تشجيع القطاع الخاص والأهلي على التوسع في نظام التعليم ما قبل المدرسة في جميع المناطق، إحداث تطور نوعي في دور وأساليب التوجيه التربوي ليصبح قائداً وموجهاً لعملية التغيير النوعي المنشود، وإعادة هيكلة الموازنة لتفعيل الجوانب النوعية.
- تحسين كفاءة التعليم ولا مركزية التعليم، وذلك بتقوية ودعم البنية المؤسسية والفنية بمكاتب التربية بالمحافظات والمديريات، وتحسين ودعم البنية القانونية لمشاركة المجتمع في التعليم ورفع مستوى الوعي بأهمية هذه المشاركة لدى جميع الأطراف المعنية، تقليص الهدر التعليمي عن طريق إعادة توزيع القوى التي لا تعمل أو تعمل بشكل جزئي، زيادة تمويل التعليم الأساسي وتنويع مصادره، وتقليص الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب.

ويتطلع إطار النتائج متوسط المدى ٢٠٠٦-٢٠١٠م، إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية عبر الوصول إلى النتائج الآتية:

١- ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي من ٧٧% إلى ٩٠%.

٢- خفض فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث من ٢٥ نقطة إلى ١١ نقطة.

٣- خفض نسبة الأمية من ٤٧% إلى أقل من ٣٠% مع استهداف الإناث بدرجة أساسية.

٤- قياس التحصيل التعليمي لجميع المواد الدراسية للصفوف ١-٩ على أن تكون نتيجة دراسة تحصيل التلاميذ التي تم إعدادها من قبل مركز البحوث والتطوير التربوي هي سنة الأساس لهذه المقارنة.

٥- تقود وزارة التربية والتعليم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساس، وبناء إطار عمل لإدارة القطاع والتنسيق بين جميع الشركاء؛ وإعادة بناء هيكل تنظيمي مع المهارات المطلوبة لتنفيذ فعّال للإستراتيجيات والسياسات والبرامج.

وأقرت الحكومة اليمنية الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام (٢٠٠٦م) التي تسعى إلى تمكين اليمن من "امتلاك تعليم ثانوي عام يتسم بالعدالة والمساواة في توفير الفرص التعليمية، والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، وبما يمكن الخريجين من مواصلة تعليمهم العالي بكفاءة أو الانخراط في الحياة العملية" لهذا فإن الإستراتيجية تهدف إلى "توفير فرص التعليم الثانوي العام لخريجي التعليم الأساسي وبما يحقق العدالة والمساواة في الالتحاق والجودة في النوعية، والتنوع في التخصصات، والكفاءة في المخرجات، والوصول إلى معدل للتخرج بقدر بـ(٥٦%) بحلول عام ٢٠١٥م".

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام

ولتحقيق الهدف العام، تركز الإستراتيجية على:

١- التوسع والانتشار من خلال:

- تحديث مسح الخارطة المدرسية وضمان تغطيته عموم محافظات الجمهورية.
- تنفيذ حملات توعوية عامة، وبالذات حول تعليم الفتاة خاصة في المناطق المستهدفة التي يتم اختيارها وفق نتائج مسح الخارطة المدرسية.
- بناء مدارس جديدة وتوسيع وصيانة القائم منها، وتوفير الأثاث والتجهيزات المناسبة، مع مراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير الحوافز لزيادة التحاق وبقاء الإناث في المدارس الثانوية وخاصة في المناطق الريفية.
- تطوير وتنفيذ تدخلات تستهدف تخفيض معدلات الرسوب والتسرب.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الثانوي العام.

٢- تحسين مستوى نوعية التعليم الثانوي العام وذلك من خلال:

- إعادة النظر في التنويع الحالي للتعليم الثانوي العام بالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية، وبما يقود إلى المواءمة مع احتياجات الطلاب ويمكنهم من الانخراط في الحياة العملية.
- تطوير وتجريب مناهج مدرسية جديدة تترجم المهارات والكفايات والمعارف المطلوب اكتسابها من خريجي التعليم الثانوي العام، مع مراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تطوير برامج لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة متفقة مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.
- تطوير برامج لتدريب المعلمين قبل الخدمة متفقة مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.
- تطوير نظام لتقييم التحصيل الدراسي متطابق مع المناهج الدراسية الجديدة، والتنويع المقر للتعليم الثانوي العام.

٣- تقوية القدرة المؤسسية، وتحسين كفاءة نظام التعليم الثانوي العام على كافة المستويات (الوزارة، المحافظات، المديريات، والمجتمع) من خلال:

- تقوية نظام المعلومات التربوية.
- تأسيس بيئة مدرسية تمكن من تحسين الإدارة المدرسية في جميع المستويات.
- تنفيذ برنامج لتفويض السلطات إلى أدنى مستويات اتخاذ القرار مع ضمان المحاسبة.
- تطوير تدخلات لتحسين الكفاءة.

وتؤكد الخطة الخمسية ٢٠٠٦-٢٠١٠م بخصوص التعليم العام على إتباع السياسات والإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العام، وتنمية القدرات المؤسسية فيها.
- توسيع التعليم العام من خلال تحديث الخارطة المدرسية، وبناء مدارس جديدة وإعادة تأهيل المدارس القائمة، وإنشاء ملاحق دراسية بالمدارس القائمة.
- تزويد المدارس بالمرافق التربوية وتأمين التجهيزات والمستلزمات المدرسية الكافية، وكذلك المتطلبات الملائمة للفتيات، وخاصة في المناطق الريفية.
- فصل المدارس المشتركة بالمبنى المدرسي في ضوء معايير تراعي خصوصيات وحجم كل مرحلة.
- تشجيع القطاع الخاص والأهلي للتوسع في إنشاء رياض أطفال ومدارس التعليم الأساسي والثانوي.
- تطوير التعليم العام ورفع كفاءته الداخلية، ووضع ضوابط تضمن جودة مخرجاته وتوافقها مع السياسات والأهداف العامة وغايات العملية التعليمية.

- تنويع مسارات التعليم الثانوي بما يمكن مخرجاته من التوافق مع معايير القبول بالتعليم التقني والجامعي.
- تحسين أداء المدرسين والاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل وتوسيعها أفقياً ورأسياً، وخاصة للحاصلين على الثانوية العامة استجابة للاحتياجات الكمية والنوعية لمهنة التعليم.
- زيادة عدد المدرسات في المناطق الريفية، وتشجيع خريجات كليات التربية للعمل بالريف مع تأمين السكن الجماعي لهن في المناطق التي تبعد فيها المدارس عن السكن.
- مراجعة أداء التوجيه والتفتيش، وتعزيز وتحسين آليات ووسائل تقييم أداء المدرس وتحصيل الطلاب.
- تعزيز اللامركزية المالية والإدارية في إطار من الشفافية والمساءلة.
- فصل ميزانية التعليم الأساسي عن التعليم الثانوي وإعادة توزيع الموارد المالية بين المحافظات والمديريات وفق معايير موضوعية.
- تأمين نفقات التشغيل والصيانة، ووضع نظم متكاملة لصيانة المدارس وترميمها.
- إعفاء أبناء الأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية وخاصة الفتيات، وتقديم المستلزمات الدراسية مجاناً لهم والتوسع في مشاريع التغذية المدرسية في الأرياف.
- ربط تقديم معونات صندوق الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة بتسجيل أبنائهم في التعليم الأساسي وضمان استمرارهم في الدراسة.
- نشر الوعي العام بأهمية التعليم عامة وتعليم الفتاة خاصة، وتفعيل دور مجال الآباء والأمهات، وجعل أولياء الأمور أكثر إدراكاً بأهمية تعليم الأبناء وخاصة الفتيات.
- إدخال المفاهيم الحديثة عن التربية السكانية والصحية، والبيئة وحقوق الإنسان، والديمقراطية في المناهج التعليمية.
- التوسع في إدخال معامل الحاسوب إلى مدارس المدن وتطوير برامجه، وبدء تدريس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الرابع الأساسي.
- استكمال إنشاء القناة التعليمية وتوسيع نطاق بثها.

الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني

وتتطلع الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى تحقيق توازن بين كل من التعليم الثانوي والجامعي من جهة والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى، والارتقاء ببرامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني وتحسين فاعليتها ورفع كفاءتها.

وتتوخى هذه الإستراتيجية تحقيق الأهداف الآتيـــة:

١- تحقيق توازن نسبي بين التعليم الثانوي العام من جهة والتعليم الفني والتـــدريب المهني من جهة أخرى من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى ٧% من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي في عام ٢٠١٠م.

٢- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة عدد المراكز والمعاهد وكليات المجتمع إلى ١٤٥ مؤسسة في عام ٢٠١٠م.

وتتبع لتحقيق الأهداف السياسات الآتيـــة:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني، وإعـــادة هيكلتـــه ليستجيب للاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال والمجتمع.
- التوسع في إنشاء المعاهد المهنية والفنية، وكليات المجتمع، وإعادة تأهيل القائم منها.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام في إنشاء وتجهيز المعاهد النوعية.
- توسيع الشراكة بين قطاعي التدريب والعمل والإنتاج للمواءمة بين فرص التدريب ومتطلبات التشغيل.
- التطوير المستمر لمناهج التعليم الفني والتـــدريب المهنـــي لمواكبـــة التطـــورات العلميـــة والتكنولوجية، وتنويع الخبرة التقنية مع الكفايات الأساسية والمهارات العامة، وفتح مـــساقات تتناسب مع احتياجات سوق العمل بما في ذلك أنظمة تكنولوجيا المعلومات، مـــع ضـــرورة توفير قطع الغيار والمواد الاستهلاكية المستخدمة في التدريب.
- إنشاء معاهد نوعية وتخصصات تناسب المرأة، وتشجع التحـــاق الفتيـــات بـــالتعليم الفنـــي والتدريب المهني.
- إنشاء معاهد تدريب مهنية تخصصية لإكساب سكان الريف مهارات تمكنهم من الانخراط في سوق العمل.

- إعداد برامج موجهة للعاطلين وبرامج تدريبية تحويلية لامتصاص فائض القوى العاملة، مع معالجة النقص في بعض المهن وخاصة صيانة المعدات وتجهيزات الورش.
- التوسع في تطبيق نظام التعليم التعاوني لتحسين أداء العاملين، وتسهيل قبول الفقراء، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج التعليم الفني والتدريب المهني.
- رفع المستوى المهني والقدرات العلمية للكادر التدريبي من خلال برامج متخصصة، والتنسيق مع الجامعات لتأهيل مدرسي ومدربي التعليم والتدريب المهني، وفتح تخصصات تعد كوادر للتدريس في معاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني؛ بالإضافة إلى ابتعاث المبرزين لمتابعة مستجدات العلوم الحديثة، واستخدام الحوافز المناسبة لجذب الكوادر المؤهلة.
- الاهتمام ببرامج التوعية والتوجيه والإرشاد التربوي والمهني وتحسين النظرة الاجتماعية نحو التعليم الفني والتدريب المهني.
- إدماج المفاهيم السكانية والبيئية في مناهج التعليم الفني والتدريب المهني.
- استخدام القناة التعليمية في نشر التعليم الفني والتدريب المهني وثقافته.
- تفعيل دور صندوق التدريب المهني والتقني، وتنويع مصادر تمويل التعليم الفني والتدريب المهني، وتعزيز اتجاه مشاركة المستفيدين في التكاليف.
- تحفيز القطاع الخاص لتمويل تدريب الباحثين عن عمل واكتساب مهارات توسع فرص الحصول على عمل.
- تقديم الخدمات الاستشارية، وتسويق منتجات التطبيق التدريبي، والاستفادة من المتدربين للقيام بأعمال فنية للقطاع الخاص، مع تنظيم الإيرادات وتحسين كفاءة الصرف.
- تسهيل حصول خريجي التعليم الفني والتدريب المهني على قروض ميسرة لإقامة مشروعات صغيرة.

الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي

وتستهدف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (٢٠٠٦) "إيجاد نظام للتعليم العالي يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة، والمسارات المتعددة رأسياً وأفقياً، وبما يكفل التنوع، ويتميز بالفعالية والكفاءة ويقدم البرامج النوعية، ويحقق الجودة في التعليم والتعليم والبحث، وخدمة المجتمع ويحسن من نوعية الحياة.

وتطمح ذات الإستراتيجية إلى توسيع دائرة قبول الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من الفئة العمرية (١٩-٢٣) إلى معدل ٣٥% بحلول عام ٢٠٢٥م.

وتتطلع الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى تحويل المنظومة العلمية والتكنولوجيا الحالية إلى نظام وطني للابتكار من خلال تفعيل العلاقات بين التعليم والتدريب والبحث والتطوير وفعاليات الإنتاج والخدمات والأنشطة العلمية.

وترسم الخطة الخمسية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي السياسات والإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التعليمية التابعة لها وتطوير قدراتها المؤسسية على المستوى الوطني والجامعات، وبما يمكن من تحسين أدائها وزيادة فاعليتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تطوير التشريعات ووضع فلسفة تستوعب المتغيرات وتواكب إصلاح العملية التعليمية وتجويد مخرجاتها وتساهم في تنمية القدرات المؤسسية وتنويع مصادر التمويل.
- تفعيل أدوار المجالس العليا للتعليم في رسم السياسات وتنشيط آلية الإشراف والمتابعة مع استكمال هياكلها لضمان تكامل الأدوار في التوجيه والإشراف.
- دعم قدرات الإدارة الجامعية للنهوض بالعملية التعليمية، وتقوية آليات التخطيط والإحصاء والمتابعة في ضوء المهام المناطة بها.
- تطوير التعليم الجامعي بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيس نظام الاعتماد الأكاديمي وإدخال مفاهيم الجودة لتلبي احتياجات التنمية المستدامة ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي.
- تعزيز التنوع في برامج التعليم العالي والحد من التكرار النمطي للكليات والأقسام من خلال تنويع برامج وهياكل مؤسسات التعليم العالي رأسياً وأفقياً والتوسع في إنشاء كليات وتخصصات جديدة ونوعية لإبراز التميز بينها وتوسيع طاقتها الاستيعابية خاصة في المجالات العلمية والتطبيقية.
- إعادة هيكلة كليات التربية وتحويل الكليات الفرعية إلى كليات شاملة متعددة البرامج ذات طابع تطبيقي.
- توفير موارد كافية للجامعات وترشيد استخدامها لتحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع، وتحديد أسس توزيع الموارد بين الجامعات في ضوء البرامج والأداء وبما يضمن المساءلة والشفافية.
- التركيز على تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي على تنمية مواردها الذاتية.

- تعميق الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير التعليم العالي وفتح كليات علمية وتخصصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل.
- إقامة نظام معلومات لربط مؤسسات التعليم العالي من جهة ومع الشبكة الوطنية والإقليمية والشبكات الدولية من جهة أخرى.
- استمرار اعتماد سياسات القبول وفق الطاقة الاستيعابية المتاحة، مع إيلاء الاهتمام بالتوسع في التخصصات العلمية وعلوم المستقبل وتطبيقاتها وتقوية قدرات الطلاب في اللغة الإنجليزية والحاسوب، وتشجيع التحاق الإناث وطلاب المناطق الريفية.
- تطوير المناهج وتحسين جودة عمليات التعليم والتعلم بما يحول الجامعات إلى مجتمعات لتطوير معارف ومهارات المجتمع وإنتاج المعرفة وتوطينها ونشرها واستخدامها لمعالجة مشاكل المجتمع.
- التوسع الأفقي والرأسي في برامج الدراسات العليا مع تأسيس آليات للنهوض بالبحث العلمي وتعزيز وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع.
- إعداد إستراتيجية وطنية للبحث العلمي.
- وضع آلية عملية للتنسيق بين المراكز والهيئات البحثية والجامعات من ناحية والمؤسسات الإنتاجية المستفيدة من نواتج البحث العلمي من ناحية أخرى.
- تطوير الدراسات العليا والبحوث في الجامعات وتشجيع النشر العلمي والترجمة وزيادة الإصدارات العلمية، والتوكيد على حقوق الملكية الفكرية.
- تفعيل البحث العلمي من خلال تقديم الاستشارات وإجراء البحوث والدراسات الجادة، وتوطين وتطوير التكنولوجيا.
- بناء شراكة فاعلة بين الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات القطاع الخاص في تمويل مشروعات البحث العلمي وخاصة الأبحاث المرتبطة بالتحديات التنموية والمشكلات الرئيسية.
- تنمية مقتنيات مكتبات الجامعات والكليات وتجديد محتوياتها، مع إدخال نظام المكتبة الإلكترونية.
- توفير التجهيزات والمعامل والمختبرات المناسبة وتعظيم استخدامها في التطبيقات العملية.

- إدماج المفاهيم السكانية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
- تفعيل ضوابط وآليات تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وتحديد الاحتياجات في ضوء النقص القائم ومواجهة التوسع، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم.
- تعزيز قدرات الهيئات التدريسية ومساعديهم من خلال إعداد برامج تنشيطية لهم داخلياً وخارجياً، وإدخال نظم المعلومات والاتصال وتدريبهم على استخدامها.
- وضع آلية ابتعاث للخارج تشمل ضوابط واضحة تعتمد على أهمية التخصص وعدم توفره في الداخل، والربط بين التخصصات المطلوبة واحتياج سوق العمل على المدى المنظور والمستقبلي، والمراجعة الدورية لذلك لضمان المرونة والتطور المطلوبين.
- توسيع فرص التحاق الفقراء بالتعليم الجامعي خاصة الطلبة المتفوقين، وتوفير منح دراسية تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

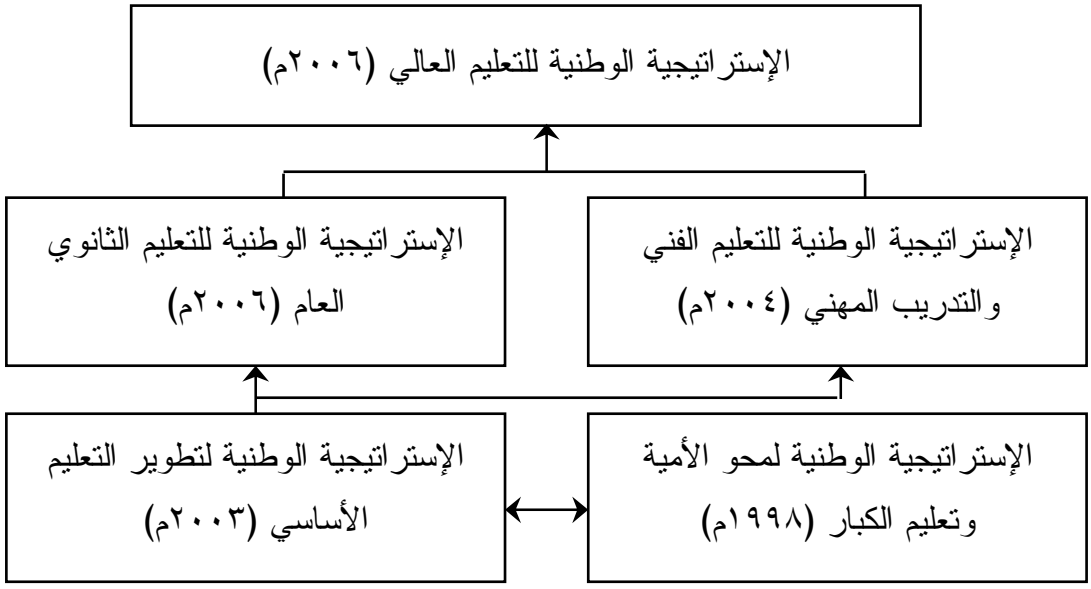

منظومة إستراتيجيات قطاع التعليم والتدريب

ثانياً: مستوى تطور الحالة التعليمية

نسبة الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة:

تشير الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م أن الأمية" تعد إحدى أعقد المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباطها بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تؤثر وتتأثر بها" (ص١٢٠).

وتبدو الحالة التعليمية للسكان (١٥ سنة فأكثر/ على الوجه التالي:

١- انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي السكان (١٥ سنة فأكثر) بمقدار ١٢,٣٧ نقطة خلال عقد من الزمان، حيث انخفضت النسبة العامة من ٦٢,٧٣% عام ١٩٩٤م لتصل إلى ٥٠,٣٦% عام ٢٠٠٤م. والملاحظ أن النسبة العامة للأمية قد تراجعت في الحضر بدرجة أكبر قليلاً عما كان عليه التراجع في الريف وحدث تراجع في نسبة أمية الإناث بدرجة أكبر من ذلك الذي حصل في نسبة الذكور. (انظر الملحق: جدول ١)

وعلى الرغم من التحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣٧,٢٧% عام ١٩٩٤م إلى ٤٩,٦٤% عام ٢٠٠٤م فإنه يظل متخلفاً عن المعدل في الدول الأقل نمواً الذي وصل فيها هذا المعدل إلى ٥٣,٤%، وكذا عن المعدل في الدول ذات الدخل المنخفض الذي وصل فيها هذا المعدل إلى ٥٤,١% (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ UNDP).

وقد حدث تحسن أيضاً في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين صفوف السكان ١٥-٢٤ سنة، حيث كان هذا المعدل ٦٠,٤٠% عام ١٩٩٤م وارتفع إلى ٦٩,٣٤% عام ٢٠٠٤م وتفاوت التحسن بين صفوف الذكور والإناث، فبينما حقق تحسناً بمقدار ٢,٧١ نقطة بين صفوف الذكور، فإنه حقق تحسناً بمقدار ١٦,٧٨ نقطة بين صفوف الإناث، مما يعني أن تعليم الإناث قد شهد دفعة قوية خلال العقد بين ٩٤ و٢٠٠٤م، وقد ضاقت فجوة النوع في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان ١٥-٢٤ سنة بمقدار ١٨,٢٤ نقطة. وبالمقارنة فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ١٥-٢٤ سنة يفوق ذلك الذي تحقق في الدول الأقل نمواً وكذا في الدول منخفضة التنمية البشرية (الملحق: جدول ٢)

٢- على الرغم من التراجع في نسبة الأمية والتحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، إلاّ أن الإعداد المطلقة للأميين قد ارتفع بنسبة ١٩,٦٧% حيث وصل هذا العدد إلى ٤,٥٥٠,٢٠٣ عام ١٩٩٤م وارتفع ليصبح ٥,٤٤٤,٦٤٧ عام ٢٠٠٤م. والملفت للنظر أن نسبة الزيادة في أعداد الأميين كانت بين صفوف الإناث ٢٢,٨٠% أعلى منها بين صفوف الذكور ١٣,٧٦%. وعليه فإن مشكلة الأمية

تظل عصية على الحل، خاصة إذا ما عرفنا أن التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب جميع الأطفال في سن المدرسة، كما أن هذا التعليم لا يتمكن من الاحتفاظ بالتلاميذ حتى نهاية المرحلة بسبب انخفاض كفاءته الداخلية.

وتنحصر برامج محو الأمية وتعليم الكبار في برنامجين:

برامج محو الأمية وتعليم الكبار

أ- برنامج محو الأمية الأبجدية، والذي يهتم بتزويد الملتحقين بمهارات الاتصال (القراءة، الكتابة، الحساب) ولمدة سنتين دراستين، وباستخدام مناهج وكتب خاصة توصلهم دراسياً إلى مستوى الصف الرابع من التعليم الأساسي.

ويهتم هذا البرنامج أيضاً، بالمتحررين من الأمية من صغار السن لتمكينهم من مواصلة التعليم في مؤسسات التعليم العام أي إيصالهم إلى مستوى الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي، وفترة تقديم هذه الخدمة سنة واحدة (كانت هذه الخدمة سنتان قبل عام ٩٦م).

ب- برنامج التدريب على المهارات الأساسية، والذي يقوم بتدريب الكبار على مهارات أساسية ونسوية تساعد على حصولهم على أعمال مولدة للدخل بالإضافة إلى بعض مراكز التدريب الأساسي التي تقدم برامج لمحو الأمية الأبجدية بجانب التدريب على المهارات الأساسية.

وصل إجمالي الالتحاق ببرنامجي محو الأمية وتعليم الكبار إلى ١٢٨٦١٨ دارساً ودارسة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م، بعد أن كان هذا العدد ١٠٤٣٦١ دارساً ودارسة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م، أي بفارق ١١٧٤٣ دارساً ودارسة خلال خمس سنوات، وتتركز غالبية الالتحاق في برنامجي محو الأمية في برنامج محو الأمية الأبجدية ٩٣,٣٧% والباقي موزعة على المهارات النسوية ٦,٢٣%، والمهارات الأساسية ٠,٤% (٢٠٠٧/٠٠٦م). (الملحق: جدول ١)

وعلى الرغم من التراجع في نسبة الأمية بين أوساط الذكور والإناث، وفي الحضر والريف، والتحسن في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلاّ أن الأمية ستظل تمثل تحدياً تنموياً للأسباب الآتية:

١- عدم قدرة التعليم الأساسي ليس فقط على استيعاب جميع الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة) أيضاً عدم قدرته على الاحتفاظ بالأطفال حتى نهاية المرحلة وخاصة بين صفوف الإناث، مما يشكل معيناً لا ينضب للامية.

٢- عدم قدرة البرامج الحالية لمحو الأمية على التصدي للأمية، ليس فقط لضعف الالتحاق بها، بل أيضاً لعدم قدرتها على الاحتفاظ بالدارسين حتى يكتسبوا مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتنتهي إمكانية ارتدادهم للأمية. لقد حقق الالتحاق ببرنامج محو الأمية الأبجدية

متوسط نمو سنوي قدره ٧,٥٩% خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م، إلاّ أنه لم يستمر في تلقي البرنامج من الملتحقين في سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥م (أول أساسي) سوى ٥٧,٣٩% (ثاني أساسي) في ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، كما لم يستمر من الملتحقين في الصف ثاني أساسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، سوى ٥٤,٢١% لتلقي برنامج المتابعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م. أي أن الذين يستمرون لتلقي برنامج المتابعة ٣٣,٧٨% فقط ممن التحقوا بالمستوى (أول أساسي).

٣- محدودية الموارد المالية المخصصة لبرنامجي محو الأمية وتعليم الكبار مما يعرض الالتحاق بهما للتذبذب، وتوقيف بعض المراكز عن العمل لسنوات، بالإضافة إلى عدم التسجيل في برامج المهارات النسوية والأساسية.

<u>وهناك، مع ذلك تطوران مهمان قد يدفعا ببرامج محو الأمية نحو التطور هما:</u>

١- اعتبار وزارة التربية والتعليم محو الأمية وتعليم الكبار جزء من خطط الوزارة لتطوير التعليم الأساسي لعامي ٢٠٠٧،٢٠٠٨م مما يتيح مصدراً مهماً للتمويل حيث تمول هذه الخطط بالشراكة بين الحكومة اليمنية والمانحين.

٢- اشتراك اليمن في "مبادرة القرائية من أجل التمكين" Life التي تتبناها منظمة اليونسكو في ٣٥ بلداً، وتساهم المبادرة في بلوغ أهداف دكار، لاسيما الهدف الثالث منها" تلبية احتياجات التعلم لكافة الصغار والراشدين" والهدف الرابع المتمثل في "تحقيق تحسن بنسبة ٥٠% في مستويات محو أمية الكبار" والهدف الخامس المتمثل في "المساواة بين الجنسين في التعليم". وقد شرعت وزارة التربية والتعليم، بالفعل، الاستعداد للمشاركة وذلك بتكليف مركز البحوث والتطوير التربوي، بتنفيذ دراسة ميدانية لتحديد الاحتياجات باتجاه القرائية نحو التمكين.

ثالثاً: مستوى التقدم في توفير الخدمة التعليمية

٣. ١ الأطفال في الأعمار ما قبل التعليم الأساسي:

التعليم ما قبل الأساسي، وفقاً للقانون هو الحضانة ورياض الأطفال، ويلتحق فيه الأطفال من سن الثالثة حتى سن السادسة (القانون العام للتربية والتعليم ٤٥: مادة ١٧، ٢).

وقد حقق الالتحاق بهذه المرحلة متوسط سنوي للنمو وصل إلى ١٣,١٧% خلال خمس سنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م) ويتفاوت هذا المتوسط بين المؤسسات الحكومية والأهلية/ الخاصة.

ففي الوقت الذي وصل فيه في المؤسسات الأهلية/ الخاصة إلى ٢٥,٥٦% فإنه وصل في المؤسسات الحكومية إلى ٨,٢٩%. (أنظر الملحق: جدول ٤)

ويؤشر تطور الالتحاق في مؤسسات التعليم ما قبل الأساسي إلى:

١- ارتفاع نسبة مشاركة المؤسسات الأهلية والخاصة من إجمالي الالتحاق حيث كانت نسبة المشاركة ٤٥,٣٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٣,٩٦% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م أي بفارق ٨,٣٦ نقطة بين بداية الفترة ونهايتها.

٢- انخفاض نسبة مشاركة الإناث من إجمالي الالتحاق، حيث كانت النسبة ٤٧,١١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وتدنت لتصبح ٤٥,٧٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م أي بفارق ١,٣٩ نقطة بين بداية الفترة ونهايتها.

٣- معدل الالتحاق الإجمالي وصل إلى ١,٠٥% فقط من إجمالي الأطفال في الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية (٢٠٠٦/٢٠٠٧م).

وهناك تطورين مهمين ربما يدفعا بهذا النوع من التعليم وهما:

١- اهتمام الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (٢٠٠٦) بالطفولة المبكرة. إن أحد مجالات ومحاور التركيز الإستراتيجية والتدخلات ذات الأولوية في إطار عمل دورة الحياة صفر -٥ سنوات هو وضع برنامج وطني للطفولة المبكرة، وقد تحدد الهدف الإستراتيجي في:

- خلق اعتراف بأهمية الطفولة المبكرة وتنفيذ إستراتيجية شاملة تستوعب على وجه الخصوص المجتمعات والأسر ذات الدخل المتدني.
- إعداد وتطوير الآليات التي تضمن النمو لكافة الأطفال وتحقق تنمية لقدراتهم وإمكانياتهم.

وتحدد الإستراتيجية التدخلات لتحقيق هذه الأهداف على النحو الآتي:

- رفع مستوى الوعي في أوساط الفئات الشابة عن قضايا الصحة الإنجابية وتنمية الطفولة المبكرة لتخلق لديهم المسئولية الأبوية.
- استحداث خدمة الرعاية الأبوية للأطفال من سن صفر إلى خمس سنوات.
- التوسع في إنشاء المرافق وزيادة الموارد.
- وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بتطوير تنمية الطفولة المبكرة.
- نشر الوعي بأهمية تنمية الطفولة المبكرة عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري.
- وضع وتطوير الأساس الأولي لمرحلة التعليم التمهيدي.
- وضع أهداف عامة وأهداف تعليمية محددة لبرامج الأطفال في وسائل الإعلام العامة.
- تشجيع ورعاية الأطفال الموهوبين والمبدعين في رياض الأطفال وتنمية قدراتهم. (الإستراتيجية، ص: ٦٥+٦٦، ٢٠٠٦م).

٢- اعتبار وزارة التربية والتعليم، التعليم ما قبل الأساسي جزء من خطط الوزارة لتطوير التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٨م مما يوفر مصدراً مهماً للتمويل لهذه المرحلة، حيث تمول هذه الخطط بالشراكة بين الحكومة اليمنية والمانحين.

٣. ٢ الأطفال في سن التعليم الأساسي:

لعلّ تاريخ شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣م، يمثل منعطفاً ليس في مسيرة التعليم الأساسي وحسب، بل في مسيرة قطاع التعليم والتدريب بشكل عام. ففي الفترة ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣م، انعقد المؤتمر الوطني الأول للتعليم الأساسي، الذي أقر الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، ويكتسب حدث إقرار الإستراتيجية أهمية استثنائية لعدد من الأسباب أهمها:

١- تحديد الأهداف الكمية والنوعية لمرحلة التعليم الأساسي والتي لم تكن واضحة في الوثائق والخطط الحكومية قبل إقرار الإستراتيجية.

٢- النظر إلى التعليم الأساسي، ولأول مرة، بشكل شامل ومتكامل، حيث تناولت الإستراتيجية مختلف عناصر العمل التعليمي في التعليم الأساسي بدءاً بالمعلم، التوجيه، والمناهج والتقويم، الإدارة المدرسية، تمويل التعليم، الإدارة التعليمية اللامركزية، وتعليم الفتاة.

٣- تحفيز القطاعات التعليمية الفرعية الأخرى على صياغة وتطوير وإقرار إستراتيجياتها، والتي تحدد الأهداف الكمية والنوعية لهذه القطاعات. فقد أقرت الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (٢٠٠٤)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام (٢٠٠٦)، والإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (٢٠٠٦).

٤- ترشيد العلاقة مع شركاء التنمية، حيث أصبح للتعليم الأساسي أهداف كمية ونوعية واضحة يسعى الجميع (الحكومة والمانحون) إلى تحقيقها وفق خطط سنوية متفق عليها.

٥- إحداث تطور نوعي في عمل وزارة التربية والتعليم إدارياً وتنظيمياً في التخطيط وتصميم البرامج والأنشطة، وإعداد الموازنات.. سعياً نحو تحقيق أهداف الإستراتيجية سواء منها الكمية أو النوعية.

الالتحاق

تشير الإحصاءات أن الالتحاق في التعليم الأساسي قد ارتفع من ٣,٧٦٥،١٣٣ تلميذاً وتلميذة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م ليصل إلى ٤,٢٧٠,٠٨٧ تلميذاً وتلميذة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أي بمعدل ١٠٠,٩٩١ تلميذاً وتلميذة كل عام. وحقق التعليم الأساسي متوسطاً سنوياً للنمو قدره ٣,٦٩% مع تفاوت من هذا المتوسط بين الذكور ٢,٠٨% والإناث ٦,٢٥% (انظر الملحق: جدول ٥) ويُعزى ارتفاع متوسط النمو السنوي بين أوساط الإناث عنه بين أوساط الذكور إلى التوجه الإستراتيجي العام نحو تشجيع التحاق الإناث في التعليم الأساسي ليس تمشياً فقط مع الالتزامات الدستورية والتشريعية الحاكمة لعمل القطاع التعليمي، بل أيضاً مع التزامات الحكومة اليمنية نحو تطبيق إطار عمل داكار وتحقيق أهداف الألفية.

وقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث من إجمالي الالتحاق إلى ٤١,٥٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م بعد أن كانت هذه النسبة ٣٧,٩٠% عام ٢٠٠٣/٢٠٠م أي بفارق ٣,٦٤ نقطة.

وارتفعت نسبة مشاركة التعليم الأهلي/ الخاص من إجمالي الالتحاق من ١,٦١٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتصبح ٣,١٦% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م أي بفارق ١,٥٥ نقطة.

معدلات الالتحاق

وبطبيعة الحال أن ينعكس نمو الالتحاق على تزايد معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الأساسي، حيث ارتفع المعدل إجمالاً من ٦٤,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م ليصل إلى ٧٥,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م أي بفارق إحدى عشرة نقطة خلال الفترة، أي أن هذا المعدل حقق ارتفاعاً بمعدل ٢,٢نقطة كل عام. (انظر الملحق: جدول ٦)

والواضح أن معدلات الالتحاق في أوساط الإناث قد حققت زيادة أكبر منها بين أوساط الذكور بمقدار ١٧ نقطة خلال الفترة أي ٣,٤ نقطة كل عام. وبالنظر إلى الهدف الكمي للإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي المتمثل بالوصول إلى معدل التحاق ٩٥% بحلول عام ٢٠١٥م. فإن جهوداً أكبر يجب أن تبذل وخاصة في ما يتصل بتشجيع تعليم الإناث حتى يمكن الوصول إلى الهدف في العام المحدد، وتؤشر فجوة النوع، مع ذلك، إلى أن التعليم الأساسي يخطو نحو تضييق الفجوة في الالتحاق بين الذكور والإناث وهذا ما تستهدفه الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي.

المعلمون

وصل عدد المعلمين في التعليم العام (الحكومي) إلى ١٩٤٤٤٣ معلماً ومعلمة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، بعد أن كان هذا العدد ١٧١٣٩٦ معلماً ومعلمة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م أي بفارق ٢٣٠٤٧ معلماً ومعلمة وبمعدل زيادة قدرها ٤٦٠٩ معلماً ومعلمة كل عام. وبلغت نسبة النمو حوالي ١٣,٤٥% خلال الخمس سنوات، أي بمتوسط قدره ٢,٦٩%. (أنظر الملحق: جدول ٧)

ومنذ نشوء النظام التعليمي الحديث، بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم. إن معضلة الطلب/ والعرض من المعلمين كانت التحدي الأكبر. فقد كان لزاماً توفير الشروط الضرورية لتشغيل النظام التعليمي خاصة القوة التدريسية، إلاّ أن النظام التعليمي كان ما يزال غير قادر على إعادة إنتاج القوى البشرية المطلوبة والمؤهلة. لذا فإن الجهود توجهت نحو: استقطاب المعلمين من المصادر المتوافرة مهما كان مستواها، وإنشاء مؤسسات لإعداد وتدريب المعلمين للمخرجات المتوافرة. ونتيجة لذلك شهد إعداد المعلمين عدداً من البرامج. فقد كان هناك برامج للإعداد بعد الابتدائية لثلاث سنوات، ولخمس سنوات وبعد الإعدادية والموحدة لثلاثة سنوات، وبعد الثانوية لسنتين، وبالتوازي تم إنشاء كليات للتربية. وعمدت وزارة التربية والتعليم إلى تجفيف هذه الأنظمة مسايرة لتطور النظام التعليمي، وأصبحت كليات التربية في الوقت الراهن هي النظام الوحيد لإعداد وتدريب المعلمين قبل الخدمة. إن مخرجات الأنظمة المذكورة بعالية بطبيعة الحال تشكل القوة التدريسية في الوقت الراهن.

وانعكاساً لتطور النظام التعليمي ككل، وتطور أنظمة إعداد وتدريب المعلمين بوجه خاص، برزت عدد من القضايا أهمها:

١- **استمرار تدني مشاركة الإناث في قوام القوى التدريسية** حيث لم ترتفع عن العشرينات مئوية خلال خمس سنوات. وعلى الرغم من أن هذه النسبة ارتفعت بمقدار ١,٧١ نقطة على مستوى الاجمالي العام، إلا أنها تراجعت بالنسبة للتعليم الأساسي والثانوي. وارتفعت بمقدار معقول

بالنسبة للمدارس المشتركة (أساسي + ثانوي) بمقدار ١٢,٨٩ نقطة. وعلى كل حال فإن جهوداً لابد أن تتضاعف لتوفير المعلمات إذا ما أريد للأهداف الإستراتيجية أن تتحقق. وقد استأثرت الإناث بنسبة ٣٥,٤٣% من إجمالي الزيادة في إعداد المعلمين خلال خمس سنوات، والباقي (٦٤,٥٧%) من الزيادة كانت من نصيب المعلمين الذكور.

٢- **تنوع مؤهلات المعلمين.** إن السياسات المتبعة لتوفير المعلمين لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم، أفرزت تنوعاً في المؤهلات وفقاً لأنظمة الإعداد والتدريب، بالإضافة إلى سياسة استقطاب حملة المؤهلات للعمل في مهنة التدريس خلاف مخرجات أنظمة إعداد وتدريب المعلمين. تشير الإحصاءات أن نسبة المعلمين الحاصلين على مؤهل "ثانوية فأقل" قد انخفضت من ٤٧,٣٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م لتصبح ٤١,٨٦% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي بفارق ٥,٤٧ نقطة، إلاّ أنه مع ذلك فإن الحاصلين على الثانوية وأقل يضمون في صفوفهم من لا يحمل مؤهل تربوي بالإضافة إلى الحاصلين على دبلوم للمعلمين بعد الابتدائية لمدة ثلاث وخمس سنوات، ودبلوم للمعلمين العام بعد الإعدادية أو المدرسة الموحدة لمدة ثلاث سنوات. كما أن فئة الحاصلين على "دبلوم بعد الثانوية فأعلى" هناك الحاصلين على مؤهلات أكاديمية دون تأهيل تربوي، بالإضافة إلى دبلوم المعلمين بعد الثانوية لمدة سنتين، ومؤهلات جامعية غير تربوية، بالإضافة إلى خريجي كليات التربية (أنظر الملحق: جدول ٨).

إن تفاوت مؤهلات المعلمين، في جميع الأحوال، قد يكون له انعكاسات متعددة لعلّ أهمها:

- عدم حصول التلاميذ على فرص متساوية في التعلم نتيجة تفاوت مؤهلات المعلمين الذين يقومون بتعليمهم.
- زيادة العبء على التأهيل والتدريب في أثناء الخدمة التي تقع عليه مسئولية رفع مستوى كفاءات المعلمين المؤهلين تربوياً من جهة، وتأهيل المعلمين غير المؤهلين تربوياً من جهة أخرى.

٣- **الفجوة القائمة بين مؤسسات الإعداد واحتياجات السوق.** تقضي التوجهات الإستراتيجية أن يتم توحيد تأهيل وإعداد المعلمين في المرحلتين الأساسية والثانوية وتُطوَّر إلى المستوى الجامعي مؤسسات إعداد المعلمين الحالية، وكذلك رفع مؤهلات المعلمين الحاليين إلى المستوى الجامعي عن طريق التأهيل في أثناء الخدمة. وهذا يعني أن تأهيل وإعداد المعلمين في المستوى الجامعي أصبح النظام الوحيد لإعداد وتدريب المعلمين. إلاّ أن **السؤال المطروح هل مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين في المستوى الجامعي مستعدة لتوفير المعلم المطلوب وفق هذه الرؤية؟** لهذا

السبب فإن وزارة التربية والتعليم ترى أنها بحاجة إلى: مربي رياض الأطفال، معلم الصف، معلم مجال، معلم تربية خاصة، التربية الموسيقية، التربية الفنية والبدنية، الاقتصاد المنزلي، بالإضافة إلى الإعداد والتأهيل المهني بين العاملين في المجالات الآتية: الإدارة المدرسية، التوجيه التربوي، محو الأمية، أمناء المعامل، وأمناء المكتبات. وهذا بالطبع يستدعي إعادة هيكلة برامج كليات التربية. بالإضافة إلى تناغم كليات التربية مع الاحتياجات، فإنه من الواضح أنه لابد من مراعاة الاحتياجات وفق التخصص والنوع.

٤- ضعف المهارات وقصور في الأداء التدريسي:

بالنظر إلى الخلفية الأكاديمية التي يمتلكها الملتحقون ببرامج إعداد وتأهيل المعلمين ومستواهم العلمي حتى أولئك الذين التحقوا بشهادة الثانوية العامة، وضعف الإعداد المهني في برامج التأهيل والتدريب فإن المعلمين في الغالب يعانون من ضعف المهارات وقصور في الأداء التدريسي. فقد وجدت دراسة "أسباب تدني مستوى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في القراءة والكتابة من وجهة نظر المعلمين والموجهين" أن الموجهين يعزون تدني مستوى القراءة والكتابة إلى عدد من الأسباب، على رأسها: (١) ضعف الإعداد الأكاديمي والمهني للمعلم لتدريب التلاميذ على مهارات القراءة والكتابة. (٢) لا يسند تدريس الصفوف الأولى (١-٤) إلى معلمين ذوي كفايات لغوية عالية (٣) عدم مناسبة طرائق التدريس التي يستخدمها المعلم في تعليم التلاميذ (٤) قلة اهتمام المعلم بتشخيص صعوبات تعلم القراءة والكتابة (٥) ندرة استخدام المعلم للوسائل الإيضاحية في تعليم مهارات القراءة والكتابة (مركز البحوث والتطوير التربوي، ٢٠٠٠، ص٤١).

وتشير دراسة أخرى عن " تقويم كفايات المعلم الأدائية في مرحلة التعليم الأساسية" أن مجالات الكفايات التي يمارسها المعلمين عند مستوى أقل من "التمكن" هي عشرة مجالات أهمها: (١) طرائق التدريس، (٢) الوسائل التعليمية. (٣) خطة الدرس. (٤) الأهداف التعليمية. (٥) إدارة الصف. (٦) تقويم التعليم والتعلم، واتضح أن المعلمين لا تصل كفاياتهم إلى مستوى "الإتقان" سوى في مجالين هما: (١) مجال الأسئلة الصفية. (٢) مجال محتوى الدرس (مركز البحوث والتطوير التربوي، ٢٠٠٢، ص٢٢).

وتشير دراسة أخرى أن معلمي المرحلة الأساسي (١-٨) في حاجة للتدريب في مجال التقويم وإعداد الاختبارات في عدد من المواضيع المعرفية والمهارية، مرتبة من واحد إلى سبعة وعشرين موضوع، وتأتي في المقدمة: (١) بناء جدول المواصفات للأسئلة التحريرية. (٢) أنواع التقويم حسب

أغراضه وتوقيت استخدامه. (٣) مواصفات الاختبار الجيد. (٤) وضع الأسئلة بدلالة جدول المواصفات. (٥) التحليل الإحصائي لنتائج الاختبارات (مركز البحوث والتطوير التربوي، ٢٠٠٧م، ص١٠٢-١٠٣).

ولتغيير وتعديل الخارطة التأهيلية والمهنية للمعلمين، تنتهج وزارة التربية والتعليم عدد من الطرق لعلّ أهمها:

١- **تكثيف التدريب في أثناء الخدمة.** ويهدف التدريب إلى توفير التدريب بأسلوب عملي وتطبيقي، يركز على نقاط الضعف الشائعة للحصول على تأثير ومردود سريع وفعّال بدءاً من معلمي الصفوف(١-٣) صعوداً لبقية صفوف المرحلة الأساسية، ومن ثم مديري المدارس والموجهين وتوفير التدريب على المستوى اللامركزي بغرض تقوية القدرة المؤسسية للتدريب على مستوى القاعدة مع خفض كلفة التدريب نظراً للحجم الكبير من المعلمين المطلوب تدريبهم وفي وقت قصير.

وقد شكلت ما سميت "بالمدارس المحورية" كمواقع للتدريب حيث غطت هذه المدارس جميع أنحاء البلاد، والفكرة أن كل مدرسة يجب أن تكون عضواً في مدرسة محورية، ويعتمد عدد المدارس في كل مدرسة محورية على الكثافة السكانية، فهناك مدرسة محورية لثلاث مدارس، أما في المناطق كثيفة السكان هناك ٦-٧ مدارس أعضاء في كل مدرسة محورية. كما أن عدد المعلمين هو العامل الأساسي، حيث من المقرر ألا تخدم المدرسة المحورية أكثر من ٨٠-١٠٠ معلم بمرحلة التعليم الأساسي. والمدرسة المحورية يتم اختيارها من بين المدارس الأعضاء لتصبح المدرسة الرئيسة ومكاناً للتدريب، وعليه فإن المدرسة المحورية يلزم أن تكون في موقع متوسط وسهل الوصول إليه ولديها تجهيزات جيدة بالإضافة إلى تعاون مدير المدرسة واستعداده أن تقوم مدرسة بهذا الدور.

ولرفع القدرة المهنية على المستوى اللامركزي يتم اختيار المدربين لتنفيذ البرامج التدريبية من المعلمين والموجهين من المحور نفسه، بمعايير مهنية وخبراتية محددة، بالإضافة إلى تلقي التدريب المناسب لتنفيذ البرامج التدريبية.

ويتم التدريب باستخدام الأسلوب الإنسيابي من المركز إلى القاعدة "من المنبع إلى الدلتا" وعلى ثلاث مستويات كما هو موضح في الشكل التالي:

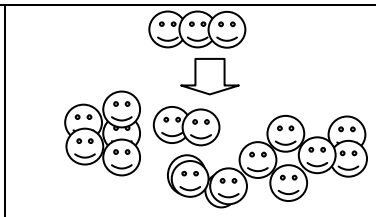	١. تدريب المدربين "الكبار" من خلال مصممي البرامج التدريبية	قام ١٢ مصمماً بتدريب ٦-٨ من المدربين الكبار من كل محافظة	ينفذ على المستوى المركزي
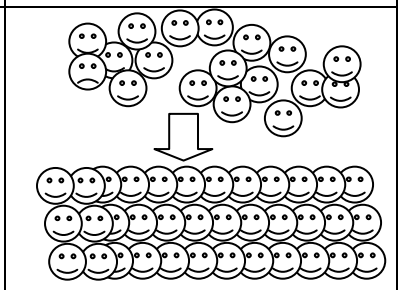	٢. تدريب مدربي المحاور عن طريق المدربين الكبار	٦-٨ من المدربين الكبار يقومون بتدريب مدربي المحاور في المحافظة.	ينفذ على مستوى المحافظات
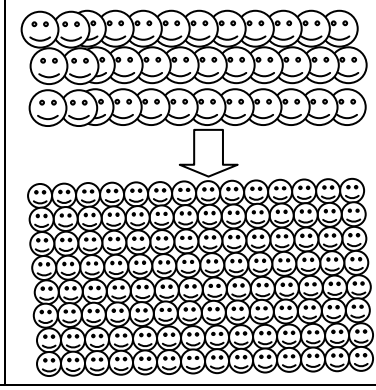	٣. تدريب المعلمين من خلال مدربي المحور	مدربو المحور يقومون بتدريب المعلمين في المحور	ينفذ على مستوى المدارس المحورية

وقد تمكنت وزارة التربية والتعليم باتباع هذه الطريقة للتدريب من تدريب ما بين ٦٨٧٣٦-٧١٨٦٢ معلماً ومعلمة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٢٠٧. كما هو موضح في الآتي:

م	البرنامج	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١	تدريب المعلمين (١-٣) بالمدارس المحورية الجزء الأول	١٦٤٠٦	٠
٢	تدريب المعلمين (١-٣) بالمدارس المحورية الجزء الثاني	١٤٧٨٥	١٦٣٠٩
٣	تدريب المعلمين (١-٦) بالمدارس المحورية الجزء الخامس تنشيطي	١٠٩٥	٠
٤	تدريب المعلمين (٤-٩) تدريب معلمين القرآن + تربية إسلامية	٧٤٦٣	١٣٥٨٠
٥	تدريب معلمي اللغة العربية (٤-٩)	٥٣٧٣	١١٨٦٩
٦	تدريب معلمي الاجتماعيات (٤-٩)	٤٥٩٧	٩٣٢٨
٧	تدريب معلمي العلوم (٤-٩)	٤١٠٣	٧٦٥٩

م	البرنامج	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٨	تدريب معلمي الرياضيات (٤-٩)	٤٧٨٣	٩٤٧٧
٩	تدريب المعلمين (٤-٩) لغة إنجليزية الجزء الأول	١٥٦	١١٠
١٠	تدريب معلمي الصفوف المجمعة (١-٦) الجزء الأول	٠	٢١١
١١	تدريب معلمي الصفوف (٧-٩) لغة إنجليزية	١٢٠	٠
١٢	تدريب المعلمين (٤-٦) لغة إنجليزية الجزء الثاني	٠	١٠٩
١٣	تدريب المعلمين (٤-٦) لغة إنجليزية الجزء الثالث	٠	٢٥
١٤	تدريب معلمات الريف (١-٦) المرحلة الأولى	٠	٩١٥
١٥	معلمي الصفوف من (١-٩) الوسائل البديلة للعقاب البدني	٠	٢٦٣
	الإجمـــــالي العـــــام	**٦٨٧٣٦**	**٧١٨٦٢**

وتخطط الوزارة الاستمرار في تكثيف التدريب في أثناء الخدمة حتى يتم تغطية جميع معلمـــي التعليم الأساسي، مع مراعاة المتابعة والتقويم المستمرين لقياس أثر التدريب ومعالجة القـــصور من تصميم وتنفيذ البرامج التدريب.

٢- **<u>تأهيل المعلمين في أثناء الخدمة</u>**، تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ "المـــشروع" الـــوطني لتأهيل المعلمين" الذي يهدف عامة إلى رفع مؤهلات جميع المعلمين والمعلمات في أثناء الخدمة إلى درجة البكالوريوس باستخدام نظام التأهيل المنتظم في المعاهـــد العليـــا لإعـــداد وتـــدريب المعلمين، وكليات التربية، ونظام التأهيل عن بُعد.

٣- وضع وتطوير آلية للتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحـــث العلمـــي وكليات التربية لضمان ربط مخرجات مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين باحتياجات سوق العمل (مدارس التعليم العام) وقد تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٧م بتشكيل لجنة تنسيق بين هذه الجهات. (الحوثي، إبراهيم، ٢٠٠٨)

النوعية

ثابرت الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة التربية والتعليم على تقيـــيم مـــستوى تنفيـــذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، وذلك بعقد لقاء سنوي تحـــت مـــسمى "المراجعة السنوية المشتركة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي" يتم فيها مراجعة ما تم تنفيذه من أنشطة وبرامج في اتجاه تحقيق أهداف الإستراتيجية، وذلك بالاشتراك مـــع شـــركاء التنميـــة

المنخرطين في تنفيذ الإستراتيجية. وعليه فقد تم عقد أربع لقاءات من هذا النوع حيث عقد آخر لقاء في ٥-٧ مايو ٢٠٠٨م.

وبقدر ما توفره هذه اللقاءات من وقفات تقييمية لما تم إنجازه، وتلافي القصور والاختلالات فإنها أيضاً ترسم ملامح الطريقة للسنة التالية.

ولم تقتصر جهود اليمن في تقييم مستوى تنفيذ الإستراتيجية على مثل هذه اللقاءات، بل أنها قامت **بمسح مستوى إتقان الكفايات الأساسية MLA في الصفين الرابع والسادس من مرحلة التعليم الأساسي**، حيث قام مركز البحوث والتطوير التربوي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) بإجراء المسح الثاني لمستوى إتقان الكفايات عام ٢٠٠٥م، بعد أن كان قد أجرى المسح الأول في عام ٢٠٠٣م.

إن مقارنة نتائج المسحين الأول والثاني، تشير بوجه عام إلى حدوث **تحسن ملحوظ في إتقان الكفايات الأساسية لدى تلامذة الصفين الرابع والسادس بمرحلة التعليم الأساسي.** ولعلّ من المفيد إيراد النتيجة العامة بالمقارنة بين المسحين على النحو الآتي:

أ- على الرغم من استمرار تركز نسب الإتقان عند المستوى الثاني"*" (الإتقان الجزئي) عند المقارنة بين نتائج المسح الأول والثاني، إلاّ أن هناك ارتفاعاً في نسب الإتقان عند المستوى الثالث (الإتقان الكامل) في الموضوعات الأربعة قيد الاختبار وفي الصفين الرابع والسادس

ب- ارتفاع نسب الإتقان عند المستوى الأول (عدم الإتقان) في الصف الرابع في موضوعي مهارات الحياة والعلوم، ومثل هذا الوضع لم يتكرر في أي من الموضوعات الأخرى سواء في الصف الرابع أو الصف السادس.

ج- ترتيب الموضوعات وفق التحسن في المستوى الثالث للصف الرابع بأن جاءت في المرتبة الأولى الرياضيات، يليها العلوم ثم اللغة وأخيراً مهارات الحياة. أما الترتيب في الصف السادس فقد جاءت مهارات الحياة في رأس القائمة يليها اللغة العربية، ثم العلوم وأخيراً الرياضيات (أنظر الملحق: الجدول ٩)

* المستوى الأول: عدم الإتقان يعبر عن التلاميذ الذين تمكنوا من الإجابة الصحيحة صفر-٣٠% من الأسئلة.
المستوى الثاني: الإتقان الجزئي يعبر عن التلاميذ الذين تمكنوا من الإجابة الصحيحة من ٣١-٧٠% من الأسئلة.
المستوى الثالث: الإتقان الكامل يعبر عن التلاميذ الذين تمكنوا من الإجابة الصحيحة من ٧١-١٠٠% من الأسئلة.

وتشارك اليمن للمرة الثانية في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم TIMSS،والهدف من المشاركة هو فوق اليمن لمعرفة مستوى تحصيل التلاميذ مقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى بالإضافة إلى الاستفادة في إجلاء تغييرات وتحسينات في السياسة التربوية وفق الاحتياجات الوطنية.

وتشارك اليمن للمرة الثانية في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم TIMSS والهدف من المشاركة هو توق اليمن لمعرفة مستوى تحصيل التلاميذ مقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى، بالإضافة إلى الاستفادة من إجراء تغييرات وتحسينات في السياسة التربوية وفق الاحتياجات الوطنية.

الكفاءة الداخلية

دائماً ما يؤخذ على التعليم الأساسي تدني كفاءته الداخلية بعدم القدرة على تخريج التلاميذ والطلاب في الفترة المفترضة أن يقضوها في المرحلة الدراسية، وذلك جراء ارتفاع معدلات الإعادة والتسرب.

يشير تقرير الإنجاز السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٧م، أنه من خلال إعادة تركيب الفوج للتلاميذ/ التلميذات وكلا الجنسين اتضح أن:

١- عدد السنوات التي يقضيها كل تلميذ من كلا الجنسين لإنهاء المرحلة الأساسية قد بلغت (١٤ سنة) بزيادة قدرها (٥ سنوات) عن المدة المقررة لإنهاء هذه المرحلة.
٢- عدد السنوات التي تقضيها كل تلميذة (١٣,٤) سنة، بزيادة قدرها (٤,٤) سنة عن المدة المقررة لإنهاء هذه المرحلة.
٣- عدد السنوات التي يقضيها كل تلميذ (١٤,٢) سنة، بزيادة قدرها (٥,٢) سنة عن المدة المقررة لإنهاء هذه المرحلة.
٤- عدد الخريجين خلال الفترة المقررة لإنهاء المرحلة الأساسية من الجنسين (٢٣٥) من كل (١٠٠٠)، وفي الإناث (٢٨٠) من كل (١٠٠٠)، وفي الذكور (٢١٤) من كل (١٠٠٠).
٥- بلغ عدد الخريجين بزيادة سنة واحدة عن الفترة المقررة لإكمال المرحلة الأساسي (١٧٣) من كل (١٠٠٠) من كلا الجنسين، وفي الإناث (١٦٣) من كل (١٠٠٠)، وفي الذكور (١٧٧) من كل (١٠٠٠).
٦- بلغ معامل الكفاءة لكلا الجنسين (٦٤%)، وللإناث (٦٧%)، وللذكور (٦٣%).

وتظهر مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي تدني الكفاءة الداخلية عموماً، ونجدها أكثر تدنياً في أوساط الإناث (أنظر الملحق: جدول ١٠)

٣. ٣ اليافعون ١٥-١٧ سنة في التعليم الثانوي:

عند الانتهاء من التعليم الأساسي، لدى اليافعين من السكان فرص الالتحاق بأنواع متعددة من التعليم الثانوي العام والتعليم الفني والتدريب المهني.

التعليم الثانوي العام

وكما شهد التعليم الأساسي، حقق التعليم الثانوي العام نمواً، ولو بوتيرة أقل، فقد وصل متوسط النمو السنوي إلى ٢,٨٠% بتفاوت هذا المتوسط بين أوساط الذكور ١,٢١% وأوساط الإناث ٦,٥٣% والواضح أن التدفق من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي العام يشوبه تأكل المجتمع المدرسي خلال صفوف المرحلة الأساسية، فكل طالب ملتحق في المرحلة الثانوية يقابله حوالي ٧,٣٥ طلاب ملتحقين في التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م مع تفاوت في هذا التناسب بين الذكور والإناث فكل طالب في التعليم الثانوي العام يقابله ٦,٤٦ طالب في التعليم الثانوي، بينما كل طالبه في التعليم الثانوي العام يقابلها ٩,١١ تلميذة في التعليم الأساسي.

وشهد التعليم الثانوي العام ارتفاعاً في نسبة مشاركة الإناث بحوالي ٤,٢٩ نقطة بين بداية الفترة ونهايتها، حيث كانت هذه النسبة ٢٩,٢٣% في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وارتفعت لتصبح ٣٣,٥٢% في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م (انظر الملحق: جدول ١١)

كما ارتفعت نسبة مشاركة التعليم الأهلي/ الخاص في إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي العام من ١,٦١% في بداية الفترة لتصل إلى ٣,٠٥% في نهايتها أي بفارق ١,٤٤ نقطة.

وتبدو فجوة النوع في التعليم الثانوي العام أوسع منها في التعليم الأساسي حيث وصلت إلى ٥٣,٦١% بحساب أن معدل الالتحاق الإجمالي وصل إلى ٣٨,٦% بتفاوت بين الذكور ٤٩,٨% والإناث ٢٦,٧% للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

وعلى الرغم من جهود التطوير التي تعرضت لها مناهج التعليم الثانوي العام في السنوات الماضية، إلاّ أن الأوراق الخلفية لإستراتيجية تطوير التعليم الثانوي تشير إلى أن المناهج لا تزال تواجه عدد من الاختلالات أهمها: غلبة الجوانب النظرية على التطبيقية حيث لا تشمل المناهج أي من المواضيع ذات العلاقة بمهارات الحياة العملية، محدودية البرامج الدراسية حيث ليس أمام الطلاب سوى الاختيار بين القسم العلمي أو القسم الأدبي بعد النجاح من الصف الأول ثانوي، وضعف المؤامة Relevancy، حيث يقتصر دور التعليم الثانوي على الإعداد للتعليم العالي دون النظر إلى الإعداد للحياة العملية، إلاّ أنه مع ذلك فشكوى الجامعات غالباً تتركز على تدني مستوى مخرجات التعليم الثانوي.

وتشير الدراسات الخلفية للإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي (التقرير العام ٢٠٠٦م) أن متوسط معدلات الترفع إجمالاً وصل إلى ٧٨,٢% مع تفاوت بين الذكور ٧٦,٢% والإناث ٨٣,٥%

ووصل متوسط معدلات الإعادة إلى ١٠,٠% مع تفاوت بين الذكور ١١,٠% والإناث ٧,٣%، أما متوسط معدلات التسرب فقد وصل ١١,٨% مع تفاوت بين الذكور والإناث ١٢,٨% ٩,٢% على التوالي.

والمؤمل أنه بقدر ما أدى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي إلى تنامي الالتحاق، وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث بالإضافة إلى حشد الجهود المحلية وشركاء التنمية لـدعم التعلـيم الأساسي، فإن الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام ستؤدي إلى رفع الالتحاق بشكل عام، وتشجيع التحاق الإناث في المناطق الريفية على وجه الخصوص، وتعمل وزارة التربية والتعلـيم علـى تنفيـذ مشروع (تطوير التعليم الثانوي والتحاق الإناث) بالتعاون مع البنك الدولي وآخرين، ويهدف المـشروع إلى تضييق الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم الثانوي العام، تعزيز النوعية، ودعم وتطوير سياسات التعليم الثانوي.

والخلاصة أنه على الرغم من النمو الذي تحقق في إجمالي الالتحـاق فـي التعلـيم الأساسـي والثانوي، وما تبعه من نمو في أعداد المعلمين والمباني المدرسية وفـي مختلـف مـدخلات العمليـة التعليمية، إلاّ أن الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م تشير إلى أن التعليم يواجه تحديات تبطئ مـن تطوره أهمها التشتت السكاني الذي يحد من إمكانية الوصول إلى كافة التجمعات السكانية، وارتفاع معدل النمو السكاني والهيكل الفتى للسكان، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية وتزايد أعداد الملتحقين بمعدل يفوق قدره النظام التعليمي، كما أن عدم كفاية الموارد المالية لتأمين متطلبات التعليم من منشآت تعليمية ومكتبات ومختبرات وتطوير للمناهج وكذلك نفقات التشغيل والصيانة والترميم يعكـس نفسه على تدني كفاءة النظام التعليمي، بالإضافة على تقادم وعدم صلاحية كثير من المباني المدرسـية، كذلك رغم تنامي دور القطاع الخاص في التعليم العام، إلا أن استثماراته لم تبلـغ مـستوى الـشراكة المرجوة (الخطة الخمسية الثالثة: ١٢٢).

التعليم الفني والتدريب المهني

واليافعون من خريجي التعليم الأساسي لديهم أيضاً فرصة الالتحـاق بـالتعليم الفنـي والتدريب المهني. وهناك مساقان رئيسان يمكن للطلاب الالتحاق بهما هما: **التـدريب المهني لمدة سـنتين** يحصل بعدها الخريج على دبلوم التدريب المهني فـي مجـالات متعددة (الكهرباء، الإلكترونيات، الميكانيكا، النجارة، البناء) **والثانوية الفنية لمدة ثلاث سنوات** يحصل بعد الخريج على شهادة المعاهد المهنية بمستوى (مهني).

ويؤشر تطور الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني إلى:

- استمرار تدني التحاق الإناث حيث لم تصل نسبة المشاركة إلا إلى ١,٧٣% لمعاهد التدريب المهني، (نظام سنتان) وإلى ٤,٩٨% للتعليم الفني (نظام ثلاث سنوات).

- أن التعليم الفني والتدريب المهني على مستوى الثانوية حقق نمواً سنوياً بمتوسط إجمالي وصل إلى ١٢,٦٧% بتفاوت بين مراكز التدريب المهني (نظام سنتان) ٣٣,١٧% ومعاهد التدريب (ثلاث سنوات) ١,٢٦% إلاّ أنه، مع ذلك، لم يشكل إجمالي الالتحاق في المراكز والمعاهد سوى ٢,٢١% من إجمالي الالتحاق في التعليم الثانوي العام (٢٠٠٥/٢٠٠٦م). (انظر الملحق: جدول ١٢)
- على الرغم من ارتفاع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٤٣ مؤسسة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى ٦٢ مؤسسة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، إلاّ أن ذلك لم يواجه الطلب على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن مراكز التدريب المهني لم تتمكن من قبول سوى ٥٦% من إجمالي المتقدمين، وأن المعاهد الفنية لم تتمكن من قبول سوى ٥٨% من إجمالي المتقدمين.

وتشير الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) أن "التعليم الفني والتدريب المهني يواجه عدة عوائق تحد من زيادة عدد الملتحقين، أهمها انخفاض الطاقة الاستيعابية للمعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع، وتقليدية البرامج ونمطيتها، وضعف المواد المدرسية والمدربين وعدم تأهيلهم بصورة مستمرة لمواكبة التطورات التقنية والعلمية، وقد انعكس ما تقدم في تدني مستوى المخرجات وعدم ملاءمتها لاحتياجات التنمية، بالإضافة إلى عدم كفايتها. كما يظهر انخفاض الوعي بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني في البناء الاقتصادي والاجتماعي وبالدور الذي يمكن للمرأة أن تضطلع فيه من خلال هذا النوع من التعليم، علاوة على محدودية الروابط بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وقطاعات الإنتاج المختلفة" (ص١٢٥).

٣. ٤ الشباب في التعليم العالي:

لدى الشباب من خريجي الثانوية فرصة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والتي تتمثل في الكليات المتوسطة (نظام سنتان وثلاث سنوات)، وكذا في الجامعات الحكومية أو الخاصة.

المعاهد والكليات المتوسطة

تنحصر هذه الكليات بشكل رئيس في المعاهد التقنية (نظام سنتان) وكليات المجتمع (نظام ثلاث سنوات)، ويتولى الإشراف على مثل هذه الكليات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، بالإضافة إلى معاهد وكليات تشرف عليها وزارات أخرى كالصحة والشباب والرياضة والأوقاف والإرشاد والخدمة المدنية. ولا تزال مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مثل هذه الكليات محدوداً جداً، بخلاف مشاركته إنشاء في الجامعات الخاصة.

وتعرض هذه المعاهد والكليات مجموعة من التخصصات وبرامج متنوعة تهدف إلى تخريج الكوادر الوسطى من الفنيين سواء تقنياً أو إدارياً.

تشير الإحصاءات أن الالتحاق بهذه المعاهد والكليات قد ارتفع من ٢٤,١١١ طالباً وطالبة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ليصل إلى ٢٤٩٥٣ طالباً وطالبة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بفارق ٨٤٢ طالباً وطالبة، إلاّ أنه مع ذلك فإن عدد الذكور قد تراجع بنسبة ٢,٢٨% بينما زاد عدد الإناث بنسبة ٢٧,٩٥% بين العامين الدراسيين. وقد تراجعت نسبة مشاركة الإناث بمقدار ٠,٤٨ نقطة (انظر الملحق: جدول ١٣)

والملاحظة أن القطاع الخاص لم ينخرط كثيراً بعد في الاستثمار في مثل هذه المعاهد والكليات، حيث أن نسبة الطلاب الملتحقون في المعاهد والكليات المتوسطة ليست ضئيلة بل تراجعت بين العامين الدراسيين بمقدار ٤,٢٨ نقطة، حيث كانت هذه النسبة ٩,٣٧% من إجمالي الالتحاق في المعاهد المتوسطة الحكومية والخاصة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، وتراجعت لتصبح ٥,٠٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، ويعُزى هذا التراجع ربما إلى تراجع القدرة المالية لدى الأسر لإلحاق أبنائها في مثل هذه المعاهد، أو إلى تفضيل إلحاقهم بالمستوى الجامعي الحكومي منه أو الخاص.

التعليم الجامعي

على الرغم أن نشأة التعليم العالي الجامعي تعود إلى مطلع العقد السابع من القرن الماضي. إلا أنه شهد "تطوراً هائلاً وتوسعاً كبيراً ونقله نوعية سواء من حيث عدد الجامعات الحكومية وعدد كلياتها وأقسامها أو من حيث الطاقة الاستيعابية والمخرجات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس أو في مجال المباني والمنشآت والتوسع الجغرافي فضلاً عن فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي وتمكينه من المساهمة في عملية التطوير والتنمية" (التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: ٢٥، ٢٠٠٧).

فقد زاد عدد الجامعات الحكومية جامعتين عام ١٩٩٠م، إلى ثمان جامعات (٢٠٠٧) والمتوقع إنشاء أربع جامعات أخرى في السنوات القادمة، وزاد عدد الكليات من ١٩ كلية عام ١٩٩٠م إلى ٩٥ كية عام ٢٠٠٧م منها ٣٦ كلية للعلوم التطبيقية و٢٥ كلية للعلوم الإنسانية تحتوي على تخصصات العلوم التربوية والإنسانية. فضلاً عن ٥٣ كلية في الجامعات والكليات الأهلية منها ١٩ كلية للعلوم التطبيقية و٣٤ كلية للعلوم الإنسانية.

وقد زاد عدد الأقسام في الجامعات الحكومية من ١٠٨ قسماً/ تخصصاً عام ١٩٩٠م إلى ٤٤٨ قسماً/ تخصصاً في العلوم التطبيقية و٣٢٥ تخصصاً/ قسماً في العلوم الإنسانية، فضلاً عن ٢٠٧ قسماً/ تخصصاً في الجامعات والكليات الأهلية، منها ٧٩ تخصصاً/ قسماً في العلوم التطبيقية و١٢٨ قسماً/ تخصصاً في العلوم الإنسانية ليصبح إجمالي عدد الأقسام والتخصصات في الجامعات الحكومية والأهلية ٦٥٥ منها ٢٠٢ قسماً/ تخصصاً في العلوم التطبيقية. (المرجع السابق: ٢٧-٣٠، ٢٠٠٧).

ويمثل الالتحاق بالتعليم الجامعي، بطبيعة الحال، طموح الغالبية من خريجي الثانوية العامة، إلاّ أنه مع ذلك يضع المجلس الأعلى الجامعات حدوداً للقبول تتمثل في الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في امتحانات الثانوية، بالإضافة إلى أن كل كلية من الكليات تضع شروطها للالتحاق وتخضع القبول لاختبارات محددة. فقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بالتوسع في سياسة القبول ورفع الطاقة الاستيعابية في الجامعات بمعدل سنوي ملائم، وذلك بهدف إتاحة الفرصة للراغبين بالالتحاق بالتعليم الجامعي، وقد بلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية المخططة للقبول في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ٦٥,٥١٧ طالباً وطالبة، بينما بلغ إجمالي المقبولين فعلياً ٥٥,٨٤٤ طالباً وطالبة أي بنسبة ٨٥,٢٤% ووصلت نسبة مشاركة الإناث من إجمالي القبول ٢٩,٨%.

ويؤشر تطور الالتحاق بالجامعات الحكومية والخاصة إلى التالي:

- وصل متوسط النمو السنوي في الجامعات الحكومية والخاصة إلى ٤,٨% خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م، مع التفاوت في هذا المتوسط بين الجامعات الحكومية ٢,٠١% والخاصة ٣٥,٦٣%.
- التحسن في نسبة مشاركة الإناث بمقدار ٢,٩٦ نقطة حيث كانت ٢٥,٢٤% في بداية الفترة، ووصلت إلى ٢٨,٢٠% في نهايتها.
- التحسن في نسبة مشاركة الجامعات الخاصة من إجمالي الالتحاق بمقدار ١٢,٧٣ نقطة حيث وصلت هذه النسبة إلى ٦,١٨% في بداية الفترة، ونمت لتصل على ١٨,٩١% في نهايتها. (انظر الملحق: جدول ١٤).

ووفقاً لتحليل الوضع الراهن في الدراسة الخلفية لإعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، فإن الوضع الراهن للتعليم العالي في اليمن يتصف بالآتي: (التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ١٩٨، ٢٠٠٧م)

- توجد في اليمن ٨ جامعات حكومية تشتمل على ٩٥ كلية تغطي معظم التخصصات وتتراوح عدد الكليات فيها من ٢١ كلية (جامعة صنعاء) إلى ٥ كليات (جامعة عمران)، كما تتفاوت أحجام الجامعات من حيث أعداد الطلاب الملتحقين بها من ٩٧,١٤٦ طالباً وطالبة في جامعة صنعاء إلى ٧٦٧٤ طالباً وطالبة في جامعة حضرموت، وبلغ إجمالي عدد الطلاب في الجامعات الحكومية ١٩٥,٠٢٣ طالباً وطالبة، وهناك الآن ما يزيد على ١٤ جامعة وكلية أهلية تتفاوت في ما بينها في حجم الطلاب الملتحقين بها ما بين ١٥٠ إلى ١٧٦٤٧ طالباً وطالبة. كما تتفاوت هذه الجامعات من حيث جودة برامجها وأدائها وسمعتها،

وتستوعب حوالي ٤٥٤٩٦ طالباً وطالبة يمثلون ٢٣% من إجمال عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية.

- ارتفع معدل الإنفاق على المنح الخارجية من ٢,٦ مليار ريال عام ١٩٩٧م، إلى ٧,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٥م، وهذا يعادل ٣٠% من الميزانية الكلية للتعليم العالي.
- يوجد في الجامعات اليمنية الحكومية ما يقرب من ٢٥٧٨ عضو هيئة تدريس وهم غالباً من حاملي درجة الدكتوراه، بالإضافة إلى حوالي ٢٤٥٦ عضو هيئة تدريس من أفراد الهيئة المساعدة من حملة البكالوريوس والماجستير. وتعني هذه الأرقام أن نسبة الطلاب إلى الكادر التدريسي بما فيهم الهيئة المساعدة تبلغ ١,٣٩، وهذا وضع لا يتفق مع المعايير الدولية.
- إن الأعمال الخاصة لأعضاء هيئة التدريس خارج جامعاتهم، تفتقر إلى القواعد المنظمة والشفافية والمساءلة، وتضعف التزاماتهم الأساسية في مجال التدريس والبحث العلمي.
- إن كثيراً من الأجهزة المستخدمة في الجامعات اليمنية قديمة ولم يتم تحديثها منذ سنين عديدة، كما أنها ليست مناسبة لإعداد الطلاب إعداداً علمياً كافياً يتفق مع متطلبات العصر الحاضر. إلى جانب غياب شبكة المعلومات والاتصالات السريعة، مما حرم الجامعات اليمنية من إمكانات وطاقات يمكن الاستفادة منها في عمليات التدريس والبحث العلمي.
- يزداد عدد الطلاب في الجامعات اليمنية بشكل متوال، فقد بلغ معدل الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية والأهلية اليمنية الآن ١٣% من الفئة العمرية ١٩-٢٣ سنة. و٢٧% فقط من خريجي الثانوية يحصلون على قبول في الجامعات (عدد المتخرجين من الثانوية يصل إلى ١٩٠,٠٠٠ وعدد المقبولين منهم في الجامعات لا يتعدى ٦٧,٠٠٠).
- معدل الإناث المقيدات بالجامعات لا يتجاوز ٢٧,٩% من طلابها، ونسبة من يحصلون على الفرص في التعليم الجامعي من سكان الحضر تتعدى ٧ أضعاف الفرص المتاحة لسكان الريف.
- إن الجامعات اليمنية تفتقر إلى آلية لمراجعة مناهجها بصورة دورية منتظمة، وإلى التفاعل مع المحيط الخارجي، خاصة مع القطاعات الإنتاجية التي من شأنها أن تسهم في تطوير المناهج بما يضمن ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.
- تواجه اليمن معضلة خاصة تتمثل في صعوبة تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات العلمية والتقنية، فالطلاب الملتحقون في تخصصات العلوم والهندسة والتكنولوجيا لا تزيد نسبتهم عن ١٣% فقط في الوقت الحاضر.

- لا زالت الجامعات اليمنية تعتمد في التدريس على الأساليب التقليدية المتمثلة في الإلقاء والتلقي، والاعتماد على المذكرات الغير ملائمة المحتوى ولا تواكب الجديد في موضوعها، فضلاً عن قلة الكتب والمراجع المتوفرة للطلاب.
- لا يحظى البحث العملي في الجامعات اليمنية باهتمام كبير، كما تفتقر الجامعات للثقافة والتقاليد البحثية، والإمكانات والوسائل اللازمة للقيام بالبحوث العلمية؛ فالمعامل والفنيون والمكتبات المزودة بالمصادر والمراجع الحديثة والدوريات المتخصصة، كلها غير متوفرة بشكل كاف.
- لا تقوم الجامعات في الوقت الراهن بما يكفي لتنويع مواردها الذاتية. وقد يكون السبب في ذلك أن التشريعات الحالية لا تشجع على هذا التوجه، بل إنها تلزم الجامعات برد آية مبالغ مالية وفرتها إلى وزارة المالية.

وفي ورقة عن "التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: الواقع والرؤية المستقبلية" (مطهر، ٢٠٠٥) انقسمت هذه التحديات إلى تحديات خارجية وأخرى داخلية، وتمثلت التحديات الخارجية في: **العولمة** وما تفرضه من زيادة التبادل الثقافي بين الأمم وعولمة التعليم العالي من جهة، ودور الجامعات في كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية أمام التدفق الهائل للمعلومات، والأفكار والبرامج التي تعبر عن ثقافات وقيم أخرى، وتهيئة أفراد المجتمع بأسس ثقافية متينة تساعد على الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى وبما يقلل من التأثيرات السلبية من جهة أخرى. **وتسارع تطور تقنية** الاتصال والمعلومات وما فرضته من ثورة في مجال التعليم والتعلم والتحدي هو كيفية امتلاك تقنية المعلومات في المجتمع عموماً وفي مؤسسات التعليم العالي خصوصاً، بالإضافة إلى **الانفجار المعرفي** مما يستدعي في اليمن ضرورة النظر الجاد في كيفية تطوير قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي اليمنية لكي تتحول من مجرد مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها وخاصة الجامعات الرئيسية (صنعاء وعدن) ومراكز البحث العلمي.

وتمثلت التحديات الداخلية، وفقاً للورقة في **الطلب الاجتماعي** وكيفية رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات وكليات المجتمع والمعاهد العليا الحكومية والأهلية مع مراعاة التوازن بين الكم والكيف، والاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، ومحدودية هياكل التعليم العالي، وأحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال التعليم العالي، ضعف القدرة المؤسسية، ضعف الكفاءة الداخلية، التطور المحدود للدراسات العليا، والنقص في الهيئة التدريبية والحاجة للتنمية المهنية.

رابعاً: التربيـة الشاملة: وقفـه خاصة

تنظر الجمهورية اليمنية إلى أن التربية الشاملة هي حق كل طفل في التعلـيم وضـمان حقـوق التحاقه بالمؤسسات التعليمية العامة بغض النظر عن الفروق الفردية على أن تلبـي هـذه المؤسـسات احتياجاته وتستجيب لها، وتكفل للجميع تعليماً رفيع المستوى في ظل مناهج تعليمية ملائمة، وأسـاليب تربوية متطورة، وإيجاد المدرسة الرحبة التي لا تستثني أحداً من الأطفال (عاديون، معاقون، متفوقون، محرومون، معنفون) وتقدم لهم برامج تتناسب مع قدراتهم وتؤهلهم للمستقبل، كمواطنين قادرين علـى المساهمة بشكل متنوع في خدمة أنفسهم ومجتمعهم.

وعلى الرغم أن الأسس القانونية والتشريعية العامة للنظام التعليمي تخدم الاعتنـاء بالمـشمولين بالتربية الشاملة (أنظر ص٢)، فإن هناك أطر قانونية وتشريعية خاصة تدعم ضرورة الاهتمام بالتربية الشاملة. فالقانون العامة للتربية والتعليم (٤٥) لسنة ٩٢م، ينص على أن "تنشئ الدولة المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة لتعليم المعوقين ورعايتهم وتوفر لهم التعليمية الأساس الذي يتلاءم مع كل حالة من حالات الإعاقة لغرض تمكين المتعلم في التكيف مع المجتمع والإسهام في مجال نشاطاته، وتنظم اللائحة نظام التعليم ومناهجه" (مادة: ٢٨).

الأسس التشريعية

صدر قبل ذلك القرار الجمهوري بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١م بشأن إنشاء وتـشكيل اللجنـة الوطنية العليا لرعاية المعوقين والتي من مهامها وضع الإستراتيجيات والسياسات العامة التـي تتعلـق برعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق سياسات الإدماج في المجتمع والمشاركة الفعالة في التنمية.

وقد أولى البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية التعليم عامـة وتعلـيم ذوي الاحتياجـات الخاصة اهتماماً كبيراً حيث أكد على الآتي:

- إيلاء الفئات من ذوي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة عناية خاصة في برامج التعلـيم العام بما يحقق الاندماج التربوي والاجتماعي لهم. وقد تم ترجمة ذلك في البرامج التربوية التالية:
  - * الارتقاء بنظم التربية الخاصة لتتوافق مع الاتجاهات والتصنيفات العالمية المعاصرة.
  - * توفير البيئة المادية والتربوية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الاهتمام بالإبداع التربوي من خلال وضع نظام مؤسـسي متكامـل لرعايـة الموهـوبين والمبدعين. . وقد تم ترجمة ذلك في البرامج التربوية التالية

* الاهتمام بالإبداع التربوي في مختلف المراحل التعليمية.
* تطوير برامج تعليم الموهوبين والموهوبات.

- تقديم برامج وطنية لسد الفجوة في الالتحاق في مجال التعليم بين الذكور والإناث والريف والحضر وضمان عدالة التوزيع والمساواة في الحصول على الخدمات. وقد تم ترجمة ذلك في البرامج التربوية التالية:
  * العمل مع المجتمعات المحلية من أجل معرفة أسباب المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها.
  * إتباع نظام الفصول متعددة المستويات حيث يتم بناء فصل أو فصلين.
  * إتباع نظام المدارس الشبكية.
  * تدريب المعلمين والإدارة المدرسية على التعامل بحساسية نحو متطلبات تعليم الفتاة.
  * تطوير تصاميم المباني المدرسية ، وإيجاد مبانٍ مدرسية أكثر مرونة.
  * توفير التسهيلات اللازمة لتعليم الفتاة مثل حمامات خاصة بهن، أسوار مدارس.
  * توفير المعلمات خاصة للمناطق الريفية وتوفير الحوافز والتشجيع اللازم.
  * سنّ حزمة من الأنظمة والقوانين الكفيلة بتفعيل إلزامية التعليم الأساسي.
  * مراعاة عدم تحيز المناهج على حساب الإناث.

- توفير التعليم المجاني للجميع والعمل على تخفيض الرسوم الدراسية على الطلاب الملتحقين بالمدارس. وقد تم ترجمة ذلك في البرامج التربوية التالية:
  * إعفاء التلاميذ ذكوراً وإناثاً من الرسوم الدراسية.
  * تحفيز الأسر على إرسال بناتهم وأولادهم إلى المدارس.
  * تقديم الحوافز للأسر للحد من أثر الفقر على تدني ومواصلة تعليم أبنائهم.

حجم ذوي الاحتياجات الخاصة

تشير نتائج التعداد العام ٢٠٠٤م، أن ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون ٢% تقريباً من عدد السكان. ويتفاوت توزيع ذوي الاحتياجات الخاصة بين الحضر والريف، فالغالبية تتركز في الريف ٧٦,١٤% وهذا يوازي التوزيع السكاني بين الحضر والريف.

وتتنوع الإعاقات لإجمالي السكان ذوي الاحتياجات الخاصة، فتتركز الإعاقات بين صعوبة السير (٢١,١%) وصعوبة الإبصار (١٩,٠%) وصعوبات ذهنية (١٤,٥%) وصعوبات مزدوجة (١٤,١%). (الملحق: جدول ١٥).

وحول سبب الإعاقة، تشير الإحصاءات أن ٢٨% كان السبب هو "كبر السن" وأن ٢٨,٣% سبب "خلقي" منذ الولادة، و٢٢,٢% يُعزى إلى "مواطن علل" و١١,١% بسبب حادث سير.

الجهود نحو جعل التربية أكثر شمولية

تتركز الروية الإستراتيجية للتعليم الأساسي على أن يتوفر لليمن مع نهاية عام ٢٠١٥ نظام للتعليم الأساسي يوفر لكل طفل يمنى في العمر (٦-١٤) فرصة التعليم الأساسي بجودة عالية ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية بما يمكن من بناء جيل يمني كفء مزود بالمعارف والمهارات والأخلاق الحياتية التي تمكن الفرد من التعلم والنمو الذاتي والاجتماعي وتجعل منه عنصرا منتجا وفعالا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وعلى ذلك فإستراتيجية التعليم الأساسي تهدف إلى حصول جميع الأطفال ذكوراً وإناثاً في العمر ٦-١٤ سنة دون استثناء على حق التعليم.

وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي:

- رفع معدل الالتحاق إلى ٩٥%من الأطفال في عمر ٦-١٤ سنة.
- تقليص الفجوة في الالتحاق بين الذكور والإناث والريف والحضر.
- تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم، (خفض الرسوب والتسرب)
- تحسين نوعية التعليم الأساسي وجعله موائما لمتطلبات المجتمع.
- تحسين أداء العاملين في القطاع التربوي

وقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي على ذوي الاحتياجات الخاصة في الأهداف الخمسة السابقة وذلك على النحو التالي:

١. **في إطار الهدف الأول:** رفع معدل الالتحاق إلى ٩٥%، ويتم التركيز على زيادة التحاق الأطفال في التعليم من الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق:

- تعديل المخططات الإنشائية للمدارس لتصبح الممرات الخاصة بالمعاقين جسدياً جزءاً أساسياً من مكونات المبنى المدرسي.
- تصميم المرافق والتسهيلات المساعدة لتجعل المدرسة أكثر ترحيباً وأمناً لذوي الاحتياجات الخاصة، والإناث بشكل خاص، مكوناً أساسياً في المباني المدرسية الجديدة،

كما أن الوزارة تسعى لإضافة هذه التسهيلات للمدارس القديمة. وهذه التسهيلات تتمثل في الحمامات الخاصة بالطالبات وتوفير المياه لها وأماكن استراحة للطالبات والمعلمات

- توفير الأدوات الدراسية مجاناً.
- إعفاء الأطفال من الأسر الفقيرة من أي التزامات مالية للمدرسة.
- إنشاء إدارات متخصصة في الوزارة ومكاتبها في المحافظات تعنى بالتربية الشاملة.
- بناء فصول دراسية في المناطق النائية والبعيدة.
- توفير فرص تعليمية تعويضية لغير القادرين على الالتحاق بالتعليم الأساسي.

٢. **في إطار الهدف الثاني:** تقليص الفجوة في الالتحاق بين الذكور والإناث والريف والحضر وذلك من خلال:

- تحديد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقف حائلاً دون تعليم الفتيات، ووضع المعالجات لها.
- إعداد حملة إعلامية لتغيير الاتجاهات الحالية نحو تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
- استقطاب وتوظيف البنات الحاصلات على الثانوية العامة في الريف كمعلمات وتوظيفهن.
- رفع مستوى التعليم وتوفير المهارات الرئيسية للحياة المناسبة لحاجات الفتيات.
- تطوير المناهج لتصبح موائمة مع متطلبات البيئة المحلية وذات مردود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. **في إطار الهدف الثالث:** تحسين نوعية التعليم الأساسي وجعله موائماً لمتطلبات المجتمع.

- تدريب المعلمين على طرق ووسائل التعامل مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تدريب المعلمين والإدارة المدرسية على تحسس المشكلات المختلفة للتلاميذ ومعالجتها.
- بناء مناهج جديدة تعنى بالتربية الشاملة.
- تبني مفهوم التعليم عن بعد خاصة في مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
- تزويد جميع المدارس بالوسائل التعليمية المتوائمة مع المناهج الحديثة، والملبية لمتطلبات التلاميذ المختلفة.

٤. **في إطار الهدف الثالث:** تحسين الكفاءة الداخلية للتعليم، (خفض الرسوب والتسرب)
وضع برنامج لبقاء جميع التلاميذ حتى نهاية المرحلة عن طريق:

- تبني آليات على مستوى المدارس لدعم التلاميذ ذوي الأداء الضعيف.
- إضافة المرافق المدرسية الملبية لمتطلبات التربية الشاملة والفتيات.
- توفير ميزانية تشغيلية للمدارس.
- وضع برنامج للتوسع في طرائق جمع الهبات والتبرعات لدعم المدارس والتلاميذ.
- تشجيع مشاركة المجتمع وجعل المجتمع المحلي أكثر فاعلية في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم لخطط المدارس على المستوى المحلي، بما يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمعات المحلية على معالجة المشكلات الخاصة بالالتحاق وتحسين نوعية التعليم المقدم لجميع التلاميذ وتنويع مصادر تمويل المدارس.

٥. **في إطار الهدف الخامس:** تحسين أداء العاملين في القطاع التربوي

- تقوية القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات والمديريات في مجالات التخطيط والإدارة.
- دعم تنفيذ الخارطة المدرسية، ليتم اختيار مواقع المدارس وفقاً لحاجات السكان وليس للضغوط الاجتماعية.

وخلال تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ تم تحديد المشكلات والصعوبات ومدى قدرة تنفيذ بعض الأنشطة على تحقيق أهداف إستراتيجية التعليم الأساسي، وبناءاً على ذلك تم إعداد إطار النتائج متوسط المدى والذي أشتمل خمس نتائج أساسية، تمثل النتائج المتوسطة المدى التي نسعى لتحقيقها في إطار الأهداف طويلة المدى لإستراتيجية التعليم الأساس، ويتم تحقيق النتائج الخمس من خلال ثمانية برامج محددة للفترة من ٢٠٠٦- ٢٠١٠م، يحتل الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة القضية المشتركة في جميع برامج الإطار الثمانية. وتتمثل هذه النتائج والبرامج المرتبطة بشكل مباشر بذوي الاحتياجات الخاصة في النتائج الثلاث التالية والبرامج الستة المحققة لها وهي:

النتيجة الأولى: رفع معدل الالتحاق الصافي إلى ٩٠% من مجموع السكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي ٦-١٤ سنة.

البرامج المحققة لهذه النتيجة:

١. تخفيف الأعباء المالية على أسر التلاميذ خاصة الأسر الفقيرة.

- إعفاء التلاميذ في الصفوف الدراسية ١-٣ من الرسوم الدراسية.
- توفير الحقيبة المدرسية لتلاميذ الأسر الفقيرة وتلاميذ المناطق النائية.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المحلي بتوفير الحقيبة المدرسية والزى المدرسي لتلاميذ الأسر الفقيرة.

٢. توفير المباني المدرسية في مواقع قريبة من التجمعات السكانية.

- التنسيق مع كل الجهات المنفذة لتكون مسؤولية تحديد مواقع بناء المدارس لوزارة التربية والتعليم ووفقاً للخارطة المدرسية.
- تدريب كوادر في المحافظات والمديريات على آليات الخارطة المدرسية وتجديد البيانات والمعلومات سنوياً.
- التغلب على التشتت السكاني عن طريق يناء فصول دراسية متعددة المستويات، أو إتباع نظام المدارس الشبكية التي تتكون من مدرسة أساسية وفصول دراسية تابعة لها في مواقع متعددة.
- تدريب المعلمين على طرق وأساليب التدريس في الغرف الدراسية ذات الفصول المجمعة، والإدارة المدرسية على أساليب إدارة المدارس الشبكية.
- توفير الغرف الدراسية والتسهيلات الأخرى للأعداد المستوعبة من التلاميذ، وبما يستجيب لحاجات ومتطلبات مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة .

٣. وضع نظام للصيانة والترميم يحدد مهام كل مستوى من المستويات ويضمن الصيانة الدورية للمدارس مع إضافة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في المباني التي تم بناءها سابقاً.

النتيجة الثانية: خفض فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث إلى ١١ نقطة

البرامج المحققة لهذه النتيجة:

ويمكن تحقيق النتيجة السابقة عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية:

١. وضع النظم واللوائح التي تشجع على توفير المعلمات في المناطق الريفية.

- تخصيص درجات وظيفية للإناث في المناطق الريفية بمؤهلات أدنى من التعليم الجامعي.
- رفع حوافز للمعلمات العاملات في المناطق الريفية.
- توفير الجو الأمن والغذاء للمعلمات في المناطق الريفية بما يساعد على جذبهن للعمل في هذه المناطق

٢. تشجيع وتوسيع مشاركة المجتمع المحلي ووعيه بأهمية تعليم البنات وذوي الاحتياجات الخاصة وتخفيف العبء المالي على أسر الطاليات خاصة الأسر الفقيرة وأسر المناطق التي تتسم بتدني التحاق الفتيات.

- إتباع حملات، مخططة ومدروسة ومتناغمة مع أسباب تدني التحاق البنات وذوي الاحتياجات الخاصة في كل منطقة، لرفع مستوى الوعي بأهمية تعليمهم.
- تشجيع وتوسيع مشاركة المجتمع المحلي وربط المدرسة بالمجتمع
- إعفاء البنات في الصفوف من ١-٦ من أي رسوم أو مبالغ تدفع للمدرسة.
- توفير الحقيبة المدرسية للبنات والأطفال من الأسر الفقيرة وذي الاحتياجات الخاصة في المناطق التي يتدنى فيها التحاق الفتيات.

٣. تحسين البيئية المدرسية لتكون مرحبة بالبنات عن طريق:

- تزويد المدارس القائمة بالحمامات الخاصة بالبنات
- بناء أسوار لمدارس البنات والمدارس المختلطة خاصة المدارس الواقعة في أسواق أو جوار الطرق العامة.
- توفير والمرافق المساعدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة)
- إضافة المرافق السابقة في جميع المدارس التي يتم بناءها حديثاً واعتماد الحد الأدنى الذي يجب أن يشتمل عليها المبنى المدرسي ليطق عليها مدرسة (توافر جميع التسهيلات المطلوبة لتعليم الفتيات).

٤. إصلاح النظام التعليمي بما يجعله أكثر قدرة على التعامل مع تعليم الإناث وذوي الاحتياجات الخاصة:

- تدريب المعلمين على أساليب التعامل وجذب الفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بالمدارس.
- إدماج المؤشرات المساعدة في إبراز واقع تعليم الفتيات والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار نظم المعلومات التربوية.
- تشجيع المدارس على وضع الخطط والتطوير الذاتي بما يسهم في رفع مستوى قدرة واستقلالية المدارس ويجعلها أكثر قدرة على جذب أعداد أكبر من البنات وذوي الاحتياجات الخاصة.

٥. توفير الفصول الدراسية للبنات وذوي الاحتياجات الخاصة لأقرب نقطة من سكن البنات ذلك.

- إتباع نظام الفصول المجمعة بما يسهم في توفير المدارس في أقرب نقطة لسكن الفتيات وحل مشكلة الانتشار السكاني، مع ضرورة تدريب المعلمين على أساليب وطرق التدريس في هذه الصفوف.
- إتباع نظام المدارس الشبكية التي تقوم على وجود مدرسة نواة تتبعها عدد من المدارس الصغيرة غير المكتملة بما يسهم في استثمار المعلمين والإدارة المدرسية بشكل أفضل و توفير المدارس في أقرب نقطة لسكن الفتيات وحل مشكلة الانتشار السكاني.
- بناء فصول دراسية مع المرافق لتستوعب الملتحقات الجدد في التعليم.

النتيجة الثالثة: تحسين نوعية التعليم الأساسي بما يسهم في رفع معدلة تحصيل التلاميذ مقارنة بادئهم في العام ٢٠٠٥م

البرامج المحققة لهذه النتيجة:

وتحقيق النتيجة أسالفة الذكر يتم التركيز على تحقيق البرامج التالية:

١- مراجعة وإصلاح وضع المناهج وطباعتها وتوزيعها.

- إعادة النظر في المهام للجهات و اللجان ذات الارتباط بوضع وطباعة وتوزيع الكتب الدراسية بما يكفل الوضوح ويؤكد على المسؤوليات
- دمج طباعة الكتب الدراسية في جزء واحد.
- وضع آلية أكثر كفاءة لتوزيع الكتب الدراسية بما يسهم في وصولها إلى المدرسة مع بداية العام الدراسي وبأعداد كافية.

٢- تطوير مناهج دراسية قائمة على الكفايات التعليمية

- تحديد الكافيات التعليمية على مستوى الصف والمادة الدراسية للصفوف ١-١٢
- مراجعة أهداف ومفردات خريطة المناهج الدراسية وفقاً للكفايات المطلوبة في كل مادة دراسية أو صف دراسي.
- مراجعة محتوى الكتب الدراسية وفقاً لخارطة الكفايات المطلوبة لكل مستوى ومادة دراسية

٣- تدريب المعلمين والإدارة المدرسية والموجهين وفقاً للمناهج القائمة على أساس الكفايات وبما يجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة .

- تحديد الكفايات الأساسية المطلوبة من المعلمين لإكساب التلاميذ الكفايات المحدودة .
- وضع أدلة تدريب المعلمين وفقاً للكفايات المحدودة في كل مستوى أو حلقة دراسية وأدلة خاصة بالتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تدريب المدربين في مختلف المستويات وفقاً للكفايات المحددة في كل مستوى أو حلقة دراسية، والتجاوب مع المتطلبات التعليمية لمختلف فئات الطلاب.
- تدريب الإدارة المدرسية وفقاً للكفايات المحدودة في كل مستوى أو حلقة دراسية
- تدريب الموجهين وفقاً للكفايات المحدودة في كل مستوى أو حلقة دراسية

٣- تحسين وتطوير آلية تقويم التلاميذ وفقاً للكفايات المحددة.

- تزويد مركز القياس والتقويم بالكوادر المؤهلة.
- تدريب كوادر المركز على أساليب التقويم والقياس وإدارة عملياتها الحديثة.
- توفير التجهيزات وتدريب العاملين عليها.
- توفير ميزانية المركز خلال السنوات الخمس الأولى كسنوات تأسيس.

٤- إصلاح وتحديد مهام التوجيه التربوي في مختلف المستويات.

- تحديد مهام واختصاصات التوجيه في مراقبة نوعية التعليم في كل المستويات.
- تدريب وتطوير قدرات التوجيه في جوانب مراقبة جودة التعليم.
- تطوير آليات إعداد التقارير أفقياً وراسياً وربط نظام الترقي للمعلمين والإدارة المدرسية بتقارير الأداء وفق معايير واضحة.
- استكمال المعالجات الاستشارية للتوجيه التربوي وأدواره.

ومن العرض السابق فإنه يمكن القول بأن الرؤية الإستراتيجية لإستراتيجيات التعليم والإطار متوسط المدى بشكل خاص، والرؤية العامة للتعليم في اليمن تتواءم مع مفهوم التربية الشاملة، التي تعرف على أنها العملية التي يتم من خلالها زيادة مشاركة الأطفال في العملية التعليمية في المدارس ومن ضمنهم الأطفال ذوي الإعاقات والأطفال العاملين وأطفال الشوارع والأطفال المهمشين. وما يتطلبه ذلك من تنويع في المفاهيم والممارسات والسياسات التعليمية لتتجاوب مع الاحتياجات المختلفة لكل الأطفال مع الآخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

- الالتزام إن جميع الأطفال يمكنهم التعلم
- احترام الاختلافات الفردية.
- التفهم إن يكون هناك تغيير ومرونة في النظام التعليمي ليصبح قادراً على استيعاب هذه الاختلافات.

إضافة إلى أنظمة التعليم المقدمة للمستهدفين من التربية الشاملة عملت الجمهورية اليمنية على إنشاء العديد من المؤسسات التي تقدم مختلف الخدمات وتشجيع المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية على إنشاء مثل هذه المراكز والمعاهد. ومن هذه المؤسسات:

- دار رعاية الأيتام: وهو دار متخصص في رعاية الأيتام حيث توجد فيه مدرسة داخلية تضم المرحلة الأساسية والثانوية، وتوفير السكن الداخلي والطعام لهم. ويهدف الدار إلى تزويد الأيتام بالعلم والحرف والمهارات التي تساعدهم على العيش الكريم في المجتمع كعضو فعال فيه.
- مؤسسة اليتم التنموية ومركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل الأيتام. وهي مؤسسة تهدف إلى كفالة الأيتام وتأهيلهم وفق متطلبات السوق، ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.
- مركز إعادة تأهيل الأطفال العاملين ويستهدف إعادة تأهيل الأطفال العاملين من خلال برامج تعليمية تأهيلية وصحية وخدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي. ومن البرامج المقدمة برنامج العودة إلى المدرسة، برنامج متابعة المدرسة وبرنامج التعليم العلاجي.
- مركز النور وجمعية الأمان للمكفوفين: ويقوم برعاية وتعليم المكفوفين من مختلف أنحاء الجمهورية.
- مركز التأهيل التعليمي والمهني لذوي الاحتياجات الخاصة (الصم والبكم)ويتم في المركز تكيف واختصار المنهج الدراسي ليناسب قدرة الطالب واختيار الكلمات والمعاني التي يحتاجها الأصم ويستخدمها في حياته، وتعليمه لغة الإشارة.
- جمعية المرياد: وتهدف إلى الاهتمام بدمج المهمشين اجتماعياً في المجتمع عموماً وفي مدارس التعليم العام خصوصاً.

جمعية التحدي لرعاية المعاقات: وتسعى إلى تقديم الخدمات للفتيات ذوات الإعاقة من خلال التنسيق مع الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. ومساعدتهن على التمتع بالحقوق المكفولة لهن ودمجهن في المدارس، وتدريبهن على الخياطة والإدارة والتجليد الصناعي والتغليف.

التحديات

تواجه التربية الشاملة في الجمهورية اليمنية عدد من التحديات منها:

- انخفاض نسبة التحاق المستهدفين من التربية الشاملة في التعليم الأساسي والمتمثل في ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهامشية.
- تدني جودة ونوعية البيانات والمعلومات الدقيقة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيعهم بحسب الموقع الجغرافي ونوع الإعاقات أو الفئات الهامشية.

- استمرار الاعتقاد بأن الفئات المستهدفة من التربية الشاملة يتطلب تعليم موازي خاص بهم لدى الكثير من الكوادر التربوية أو العاملين في مجال دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهامشية.
- قصور التسهيلات المدرسية المطلوبة لإدماج الفئات المستهدفة من التربية الشاملة مثل ممرات وحمامات المعاقين حركياً، أو المعاقين بصرياً في المدارس القائمة مما حال والتحاق الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس خاصة في المناطق الريفية.
- غياب وضوح دور الجمعيات الأهلية في مجال التربية الشاملة مع دور وزارة التربية والتعليم في تقديم التعليم للمستهدفين من التربية الشاملة.
- عدم تفعيل دور الأسرة بما يكفل مبادرتها في الدفاع عن حقوقها وحقوق أطفالها وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في شتى عناصر التربية الشاملة والتي تتم خارج الغرف الصفية.
- ضعف المهارات التعليمية الحديثة لدى المعلمين/المعلمات للتعامل مع احتياجات ومتطلبات هذه الفئات من مختلف النواحي التعليمية والنفسية وغيرها.
- ضعف التهيئة والتدخل المبكر قبل دخول الطفل للمدرسة بما يسهم في دمجهم اجتماعياً من وقت مبكر.

خامساً: التمويـــل

تظل الميزانية العامة للدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم والإنفاق عليه، على الرغم مـــن الزخم المتأخر لمشاركة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم خاصة في التعليم العام والتعلـــيم العـــالي.

مـــدخـــل

وتشير الإحصاءات أن التعليم يحتل مكانة مرموقة في التوزيع النسبي للإنفاق العام مقارنة بقطاعات تعتبر هامة كالدفاع، وخدمات الجمهور العام، والشئون الاقتصادية، والصحة.

وحصل التعليم على الموقع الثالث في متوسط التوزيع النسبي للإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م، حيث تأتي "خدمات الجمهور العام" بمتوسط ٢٤,٥٦%، ثم "الـــشئون الاقتـــصادية" بمتوســـط ٢٣,٠٢%، يلي ذلك "التعليم" بمتوسط ١٥,٤٣%، ثم يأتي "الدفاع" بمتوسط ١٤,٤٤% ثم تأتي القطاعات الأخرى كشئون الإسكان والمجتمع المحلي والصحة (انظر الملحق: جدول ١٦).

حجم واتجاه الإنفاق على خدمات وشئون التعليم

ولقد حقق الإنفاق على خدمات وشئون التعليم نمـــواً ســـنوياً بمتوســـط ١٤,٣٨%، واستأثر الإنفاق على خدمات وشئون التعليم في المتوسط على ٥,٤٧% من النـــاتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، ويتذبذب نصيب التعليم من الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م، إلاّ أنه مع ذلك استأثر في المتوسط علـــى ١٥,٣٠%.(الملحـــق: جدول ١٧)

وتتشارك الإنفاق على خدمات وشئون التعليم ثلاثة قطاعات فرعية هي: التعليم العام (وزارة التربية والتعليم) والتعليم الفني، والتدريب المهني (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني) والتعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

وبطبيعة الحال أن يحصل التعليم العام على جل الإنفاق على خدمات وشئون التعليم فهـــو يظـــم حوالي ٩٥%، من إجمالي الالتحاق في القطاعات الفرعية الثلاثة (٢٠٠٦/٢٠٠٧) فقد حـــصل التعلـــيم العام في المتوسط على ٧٦,٦٣% من إجمالي هذا الإنفاق، يليه التعليم العالي، ثم التعليم الفني والتدريب المهني، إلا أنه مع ذلك لابد من ملاحظة أن التعليم العام قد فقد جزءاً لا بأس به من نصيبه في الـــسنة الأخيرة لصالح التعليم الفني والتدريب المهني نظراً للاهتمام الكبير بهذا القطاع والتوجه نحو إنشاء مزيد من كليات المجتمع، وكذا لصالح التعليم الجامعي جراء التوسع في الكليات التابعة للجامعـــات الناشـــئة. (الملحق: جدول ١٨).

حجم واتجاه الإنفاق على التعليم العام

حقق الإنفاق على التعليم العام نمواً سنوياً بمتوسط قدره ١٠,٧٧% خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٧، وبتفاوت في النمو بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، ففي الوقت الذي حقق الإنفاق الجاري نمواً بمقدار ٨,٤٧% تقريباً، نلاحظ أن الإنفاق الرأسمالي حقق نمواً بمتوسط يقارب أربعة أضعاف ما تحقق في الإنفاق الجاري. وتشير التقارير ما يمكن أن يفيد إلى أن الإنفاق على التعليم العام قد تأثر خلال الفترة بعدد من العوامل أهمها:

١- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي الذي بدأ عام ٢٠٠٣م. وكذا الشروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي العام.
٢- تطبيق قانون المعلم الذي أعطى المعلمين امتيازات جديدة في الرواتب والبدلات، وخاصة بدل خدمة الريف من عام ٢٠٠٢م، وكذا تطبيق الإستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور عام ٢٠٠٥م.
٣- الاتجاه نحو يمننة هيئة التعليم مما أدى إلى الاستغناء عن كثير من المعلمين المستقدمين من الخارج.
٤- تنقية قوائم المعلمين واستبعاد ما كان يسمى بالمعلمين "الوهميين" من جهة أخرى، وإعادة توزيع المدرسين.

ويستأثر الإنفاق الجاري على جل الإنفاق على التعليم العام، حيث حصل في المتوسط على ٨٦,٩٢% في المتوسط من إجمالي الإنفاق خلال الفترة، ولو أن نصيبه تراجع من ٨٩,٩٤% في بداية الفترة إلى ٨٣,٩٢% في نهايتها أي بفارق ٥,٩٥ نقطة. (انظر الملحق: جدول ١٩).

حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني

سبق الإشارة أن التعليم الفني حصل في المتوسط على ٠,٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ٠,٥٨% من الإنفاق العام وكان نصيبه من الإنفاق العام على شئون وخدمات التعليم حوالي ٥,١٩%.

وشهد الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني نمواً سنوياً بمتوسط ٥٩,٨٩% بتفاوت بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، حيث حقق الإنفاق الجاري نمواً سنوياً بمتوسط ٢٣,١٣%، بينما حقق الإنفاق الرأسمالي نمواً سنوياً بمتوسط ٩٥,٩٦%.

وبخلاف التعليم العام، لم يشكل الإنفاق الجاري في المتوسط سوي ٣٨,٦٣% من إجمالي الإنفاق على التعليم الفني خلال الفترة. (انظر الملحق: جدول ٢٠). وهذا ربما يعود إلى أن هذا القطاع الفرعي لا يزال في مرحلة تأسيس البنية التحتية، بالإضافة إلى أن مؤسساته وتجهيزاتها عالية الكلفة، ومقابل ذلك

لابد له من رفع طاقته الاستيعابية حيث أن مؤسساته تقوم بقبول الطلاب فوق طاقتها. وقد حددت الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م، هدفين رئيسين لهذا القطاع الفرعي هما:

١- تحقيق توازن نسبي بين التعليم الثانوي من جهة والتعليم الفني والتدريب المهني من جهة أخرى من خلال رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب إلى ٧% من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي في عام ٢٠١٠م.

٢- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة عدد المراكز والمعاهد.

حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الجامعي

وسبق الإشارة أن التعليم العالي حظي في المتوسط بنسبة ١,٧٨ من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ٢,٦٣% من الإنفاق العام، واستأثر في المتوسط على ١٧,٢٧% من الإنفاق على خدمات وشئون التعليم.

وشهد الإنفاق على التعليم الجامعي نمواً سنوياً بمتوسط ١٩,٧٤%، مع تفاوت في النمو بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، حيث حقق الإنفاق الجاري نمواً بمتوسط وصل إلى ١٦,٠٠%، بينما حقق الإنفاق الرأسمالي ضعف ما تحقق من النمو في الإنفاق الجاري (٣٤,٤٤%) (انظر الملحق: جدول ٢١).

ويستأثر الإنفاق الجاري في المتوسط على ٧٦,٢٠% من إجمالي الإنفاق مع الإشارة إلى أن الإنفاق الرأسمالي زاد نصيبه من إجمالي الإنفاق نظراً على ما يبدو إلى إنشاء جامعات جديدة والتوسع في كيات الجامعات القائمة لمواجهة الطلب على الالتحاق بالجامعات.

سادساً: الخلاصـــة

من العرض السابق يمكن استخلاص الآتي:

١- يعمل نظام التعليم والتدريب في الجمهورية وفق منظومة إستراتيجية حددت أهدافه الكمية والنوعية وقد تبنت الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م هذه المنظومة وحددت السياسات والإجراءات المختلفة لتحقيق أهدافها.

٢- شهد نظام التعليم والتدريب تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م. فقد حقق الالتحاق نمواً ملحوظاً في مختلف المراحل التعليم، من التعليم ما قبل الأساس حتى التعليم العالي مروراً بالتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم الثانوي العام، إلاّ أنه مع ذلك فإن معدلات الالتحاق تؤشر إلى أن جهوداً لا تزال مطلوبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة.

٣- تؤشر نسب الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة عامة، ونسب الإلمام بالقراءة والكتابة بين صفوف السكان ١٥-٢٤ سنة أن نظام التعليم والتدريب قد تمكن من توفير التعليم لشريحة كبيرة من المواطنين وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث، إلاّ أنه مع ذلك لا تزال الأمية تمثل تحدياً تنموياً وبالذات بين صفوف الإناث في الريف يتطلب مواجهته ابتداع طرق وأساليب مختلف عن الراهن إتباعها، وتسخير جهود وموارد إضافية لتجاوز هذا التحدي.

٤- أن الأساس الدستوري والتشريعي العام يؤهل اليمن للعناية بالتربية الشاملة، ومع ذلك اهتمت اليمن بتعزيز ذلك بتشريعات مستقلة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

٥- قامت اليمن بجهود متواصلة لتجعل نظام التعليم والتدريب وبالذات الأساسي منه أكثر شمولية، عن طريق مختلف السياسات والإجراءات والبرامج التي تحاول توصيل الخدمة التعليمية ليس لذوي الاحتياجات الخاصة بل لجميع المحرومين من الفقراء وسكان المناطق المعزولة، والإناث، والموهوبين.

المراجـــــع

١- وزارة الشئون القانونية (٢٠٠١): **دستور الجمهورية اليمنية**.

٢- وزارة الشئون القانونية. **قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن القانون العام للتربيـــة والتعلـــيم**. الجريدة الرسمية ملحق العدد الرابع والعشرون ٧رجب ١٤١٣ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٩٢م.

٣- وزارة التربية والتعليم (يناير ٢٠٠٣): **الإستراتيجية الوطنيـــة لتطـــوير التعلـــيم الأساســـي** فـــي الجمهورية اليمنية ٢٠٠٣-٢٠١٥م.

٤- وزارة التربية والتعليم. **الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهوريـــة اليمنيـــة** الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٦) بتاريخ ١٩٩٨/٨/٥م. جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.

٥- وزارة التربية والتعليم. **الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثـــانوي العـــام** ٢٠٠٧-٢٠١٥. المـــؤتمر الوطني للتعليم الثانوي ١٧-١٩ يوليو ٢٠٠٧م.

٦- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. **الإستراتيجية الوطنية للتعليم العـــالي** في الجمهورية اليمنيـــة وخطة العمل للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١م. مشروع تطوير التعليم العالي.

٧- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. **الإستراتيجية الوطنية للتعلـــيم الفنـــي والتـــدريب المهنـــي** ٢٠٠٥-٢٠١٤م.

٨- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥** الجزء (١).

٩- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. **مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** ٢٠٠٦-٢٠١٠ يوليو ٢٠٠٦م.

١٠- الجهاز المركزي للإحصاء. **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** ٢٠٠٤م. التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان. وزارة التخطـــيط والتعـــاون الـــدولي. ديـــسمبر ٢٠٠٦م.

١١- الجهاز المركزي للإحصاء. **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**. ديسمبر ١٩٩٤م، التقرير العام. وزارة التخطيط والتنمية. مارس ١٩٩٦م.

١٢- وزارة التربية والتعليم. **التقارير العام لنتائج المـــسوح التربويـــة للأعـــوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧**. الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. المكتب الفني.

١٣- مجلس الوزراء. **الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ٢٠٠٦-٢٠١٥**. المـــؤتمر الـــوطني للطفولة والشباب. صنعاء ١٩-٢٢ فبراير ٢٠٠٦م.

١٤- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله- أنواعه المختلفة**. ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦م. رئاسة الوزراء، الأمانة العامة. الجمهورية اليمنية.

١٥- وزارة التربية والتعليم. **تقرير الإنجاز السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي**. مقدم إلى المراجع السنوية المشتركة الرابعة (الملتقى التربوي ٥-٧ مايو ٢٠٠٨م).

١٦- الحوثي، إبراهيم وآخرين. **إعداد وتدريب المعلمين قبل وفي أثناء الخدمة**، ورقة مقدمة إلى المراجعة السنوية الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (الملتقى التربوي) ٥-٧ مايو ٢٠٠٨م.

١٧- مركز البحوث والتطوير التربوي، اليونسيف. **مستوى إتقان الكفايات الأساسية في مرحلة التعليم الأساسي: الصفين الرابع والسادس**. المسح الثاني. التقرير العام. ديسمبر ٢٠٠٦م.

١٨- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٧): **التعليم العالي في الجمهورية اليمنية**.

١٩- مطهر، محمد بن حمد (٢٠٠٥): **التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية**. المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية. الجمهورية اليمنية.

٢٠- وزارة المالية. **نشرة إحصائية مالية الحكومة**. العدد السابع والعشرون ٢٠٠٧م.

21- UNDP. Human Developmen Report 2007/2008. Fighting climate change: Human solidarity in a divided world.

الملحـــق

جدول (١)
نسبة الأمية (١٥ سنة فأكثر) حسب النوع والحالة الحضرية للأعوام ١٩٩٤و٢٠٠٤م

العام	١٩٩٤			٢٠٠٤			التحسن		
الحالة الحضرية / النوع	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
ذكور	٢٧,١٨	٤٩,٧٧	٤٣,١٠	١٨,٦٦	٤٠,٧٢	٣٣,١٨	٨,٥٢	٩,٥٩	٩,٩٢
إناث	٧٧,٥٥	٩٠,٥٢	٨٢,٧٩	٤١,٨٦	٧٨,٨٣	٦٨,١١	١٥,٦٩	٢٧,٧٨	١٤,٦٨
الإجمالي	٤٠,٤٧	٧٠,٧٦	٦٢,٧٣	٢٩,١٥	٦٠,٤٢	٥٠,٣٦	١١,٣٢	١٠,٣٤	١٢,٣٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنـــشآت لعـــامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م.
وزارة التخطيط – صنعاء

جدول (٢)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ١٥-٢٤ سنة بالمقارنة مع بعض المجموعات

العام	المعدل			الفجوة	الأقل نمواً *		الدول العربية		منخفضة التنمية البشرية		منخفضة الدخل	
	ذ	إ	ج		إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
١٩٩٤	٨٢,٩١	٣٥,٥٧	٦٠,٤٠	٤٢,٩٠	٥٨,٣	–	٧٤,٨	–	٥٥,٩	–	٦٣,٥	–
٢٠٠٤	٨٥,٦٢	٥٢,٣٥	٦٩,٣٤	٦١,١٤	٦٥,٥	٥٨,٠	٨٥,٢	٧٩,٥	٦٦,٤	٥٨,٩	٧٣,٤	٦٥,٨
التحسن	**٢,٧١**	**١٦,٧٨**	**٨,٩٤**	**١٨,٢٤**	**٧,٢**	–	**١٠,٤**	–	**١٠,٥**	–	**١٠,٤**	–

معدلات المقارنة لإجمالي ١٩٩٤= ٨٥-١٩٩٤م
٢٠٠٤= ٩٥ -٢٠٠٥م
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية للتعداد العام ١٩٩٤م و٢٠٠٤م
+ تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م UNDP

جدول (٣)

تطور الالتحاق ببرنامجي محو الأمية وتعليم الكبار ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧

العام الدراسي	الدارســـون			نمو %	مهارات أساسية ونسوية			نمو %	الإجمالي العـــام			نمو %
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٤٥٦	٨٤٨٣٣	١٠٠٢٨٩	١٨,٥٨	٧٤٣	٣٣٢٩	٤٠٧٢	٢٣,٢٤-	١٦١٩٩	٨٨١٦٢	١٠٤٣٦١	١١,١٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٣١٧	٩٦٨٩٤	١١٢٢١١	١١,٨٨	٩٥٦	٨١٤٦	٩١٠٢	١٢٣,٥٢	١٦٢٧٣	١٠٥٠٤٠	٢١٣١٣	١٦,٢٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠١٧٤	١١٤٧٠١	١٢٤٨٧٥	١١,٠١	٩٧١	٧٥٩٣	٨٥٦٤	٥,٩١-	١١١٤٥	١٢٢٢٩٤	١٣٣٤٣٩	١٠,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٠٧٨	١٠٧٨١٠	١١٨١٨٨	٥,١٣-	٩٤٠	٧٨٢٤	٨٧٦٤	٢,٣٤	١١٦١٨	١١٨٥٦٣٤	١٢٦٩٥٢	٤,٨٦-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٦٣٦	١١١٤٥١	١٢٠٠٨٧	١,٦١	٥٢١	٨٠١٠	٨٥٣١	٢,٦٦-	٩١٥٧	١١٩٤٦١	١٢٨٦١٨	١,٣١
المتوسط	–	–	–	**٧,٥٩**	–	–	–	**١٨,٨١**	–	–	–	**٦,٧٧**

المصدر: وزارة التربية والتعليم. التقارير العامة لنتائج المسوح التربوية الشاملة خلال الفترة، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. المكتب الفني

جدول (٤)

تطور الالتحاق بالتعليم ما قبل الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧

العام الدراسي	حكومي			نمو %	الأهلي/ الخاص			نمو %	الإجمالي العـــام			نمو %
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠٣٩	٤٠٣٧	٨٠٧٦	١٧,٩٨	٣٧٧٤	٢٩٢١	٦٦٩٥	١٨,٥١	٧٨١٣	٦٩٥٨	١٤٧٧١	٢٣,٠٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٤٣٥	٤٠٠٢	٨٤٣٧	٤,٤٧	٣٩٠١	٢٩٦٦	٦٨٦٧	٢,٥٧	٨٣٣٦	٦٩٦٨	١٥٣٠٤	٣,٦١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٩١١	٤٢٧٢	٩١٨٣	٨,٨٤	٤٩٩٢	٣٨١٨	٨٨١٠	٢٨,٢٩	٩٩٠٣	٨٠٩٠	١٧٩٩٣	١٧,٥٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٩٨٤	٤٥٦٧	٩٥٤٥	٣,٩٤	٦٤٥٤	٥٠٣٩	١١٤٩٣	٣٠,٤٥	١١٤٣٨	٩١٠٣٨	٢١٠٣٨	١٩,٩٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٢٨٥	٤٨٥٥	١٠١٤٠	٦,٢٣	٦٦٧١	٥٢١٤	١١٨٨٥	٣,٤١	١١٩٥٦	١٠٠٦٩	٢٢٠٢٥	٤,٦٩
المتوسط	–	–	–	**٨,٢٩**	–	–	–	**٢٥,٥٦**	–	–	–	**١٣,١٧**

المصدر: وزارة التربية والتعليم. التقارير العامة لنتائج المسوح التربوية الشاملة خلال الفترة، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. المكتب الفني

جدول (٥)

تطور الالتحاق بالتعليم الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م

العام الدراسي	الالتحـــاق						مشاركة الإناث %
	ذكور	نمو %	إناث	نمو %	إجمالي	نمو %	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٣٣٧٩٦١	٣,٥٦	١٤٢٧١٧٢	٨,٥٩	٣٧٦٥١٣٣	٥,٤١	٣٧,٩٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٤٢٥٤٤٥	٣,٧٤	١٥٣٠٣٠٦	٧,٢٣	٣٩٥٥٧٥١	٥,٠٦	٣٨,٦٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٤٥٠٢٧٢	١,٠٢	١٦٢٢٠٢٢	٥,٩٩	٤٠٧٢٢٩٤	٢,٩٥	٣٩,٨٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٣٦٤٠٧٤	٣,٥١-	١٦٠٧٧٧٩	٠,٨٨-	٣٩٧١٨٥٣	٢,٤٧-	٤٠,٤٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٩٦٤٥٨	٥,٦٠	١٧٧٣٦٢٩	١٠,٣١	٤٢٧٠٠٨٧	٧,٥١	٤١,٥٤
المتوسط	-	**٢,٠٨**	-	**٦,٢٥**	-	**٣,٦٩**	**٣٩,٦٩**

المصدر: وزارة التربية والتعليم. التقارير العامة لنتائج المسوح التربوية الشاملة خلال الفترة، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. المكتب الفني

جدول (٦)

تطور معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م

العام الدراسي	ذكور	إناث	إجمالي	* فجوة النوع
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٩,٨	٤٩,١	٦٤,٤	٦١,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٩,٨	٥٠,٩	٦٥,٤	٦٣,٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٩,٢	٦٤,٢	٧٧,٢	٧٢,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٧,٠	٦٣,٧	٧٥,٨	٧٣,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٣,٧	٦٦,١	٧٥,٤	٧٩,٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم. تقرير الإنجاز السنوي لتنفيذ الإستراتجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي ٢٠٠٨م

* كلما اقتربت فجوة النوع ١٠٠% كلما ضاقت الفجوة.

جدول (٧)

تطور أعداد المعلمين والمعلمات بحسب النوع لعـــام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٦/٢٠٠٧م

المرحلة	٢٠٠٢/٢٠٠٣			٢٠٠٦/٢٠٠٧	
	النوع	العدد	توزيع %	العدد	توزيع %
الأساسي	ذكور	١٠٣٤٧٤	٧٧,٧١	٨٦١٤٠	٧٧,٨٠
	إناث	٢٩٦٨١	٢٢,٢٩	٢٤٥٧٩	٢٢,٢٠
	إجمالي	**١٣٣١٥٥**	**١٠٠**	**١١٠٧١٩**	**١٠٠**
الثانوي	ذكور	١٤٢١٦	٧٧,٢٦	٦٢٦٧	٧٩,٩٧
	إناث	٤١٨٤	٢٢,٧٤	١٥٦٩	٢٠,٠٢
	إجمالي	**١٨٤٠٠**	**١٠٠**	**٧٨٣٦**	**١٠٠**
أساسي + ثانوي	ذكور	١٧٦٨١	٨٩,١١	٥٧٨٤٥	٧٦,٢٢
	إناث	٢١٦٠	١٠,٨٩	١٨٠٤٣	٢٣,٧٨
	إجمالي	**١٩٨٤٠**	**١٠٠**	**٧٥٨٨٨**	**١٠٠**
الإجمالي العام	ذكور	١٣٥٣٧١	٧٨,٩٨	١٥٠٢٥٢	٧٧,٢٧
	إناث	٣٦٠٢٥	٢١,٠٢	٤٤١٩١	٢٢,٧٣
	إجمالي	**١٧١٣٩٦**	**١٠٠**	**١٩٤٤٤٣**	**١٠٠**

جدول (٨)

تطور عدد المعلمين بحسب مستوى التأهيل ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٦/٢٠٠٧م

العام الدراسي	المؤهـــــلات		
	ثانوية فأقل	دبلوم بعد الثانوية فأعلى	الإجمالي
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٨٢١٥٤	٨٩٢٤٢	١٧١٣٩٦
التوزيع %	٤٧,٩٣	٥٢,٠٧	١٠٠
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨١٣٨٩	١١٣٠٥٤	١٩٤٤٤٣
التوزيع%	٤١,٨٦	٥٨,١٤	١٠٠

جدول (٩)
مستوى إتقان الكفايات الأساسية للصفين الرابع والسادس بمرحلة التعليم الأساسي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥م

الصف	المستوى / الموضوع	٢٠٠٢			٢٠٠٥		
		الأول	الثاني	الثالث	الأول	الثاني	الثالث
الرابع	مهارات الحياة	١٠,٧	٥٨,٩	٣٠,٥	١٥,٢	٥٢,٧	٣٢,١
	علـــوم	١٠,٤	٧٦,٩	١٢,٦	٢٣,١	٥٨,٥	١٨,٣
	رياضيات	٢٩,٥	٦٣,٦	٦,٩	٢٥,٢	٥٧,١	١٥,٢
	لغة عربية	٢٩,٢	٥٩,٨	١٤,٠	٢٣,٧	٥٣,٤	١٨,٢
السادس	مهارات الحياة	٢١,٥	٥٧,١	٢١,٣	٨,٦	٥٦,٥	٣٤,٥
	علـــوم	٣٠,٦	٥٧,٩	١١,٤	٧٧	٧٤,٤	١٧,٦
	رياضيات	٣٢,٣	٥٨,٧	٩,٠	٢٢,٦	٦٤,٩	١٢,١
	لغة عربية	٢٢,٤	٨٥,٩	١٨,٧	١٠,٢	٦٣,١	٢٦,٢

المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي، اليونيسيف. مستوى إتقان الكفايات الأساسية فـــي مرحلـــة التعلـــيم الأساسي: الصفين الرابع والسادس، المسح الثاني. التقرير العام، ديسمبر ٢٠٠٨م

المستوى الأول: تتراوح الإجابات الصحيحة بين (صفر –٣٠%) (عدم إ إتقان)
المستوى الثاني: تتراوح الإجابات الصحيحة بين (٣١ –٧٠%) (إتقان جزئي)
المستوى الثالث: تتراوح الإجابات الصحيحة بين (٧١ –١٠٠%) (إتقان كامل)

جدول (١٠)
مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي

المؤشـــــر	ذكور%	إناث %	إجمالي %
معدل إكمال الصف السادس	٥٠,٨	٤٦,٤	٤٩,٢
معدل إكمال الصف التاسع	٣٨,٢	٣٣,٩	٣٦,٥
نسبة البقاء حتى الصف السادس	٦١,٠	٥٦,٨	٥٩,٤
نسبة البقاء حتى الصف التاسع	٢٢,٨	١٧,٨	٢٠,٩
متوسط معدلات الترفع ١–٩	٨٥,٤	٨٥,٢	٨٥,٣
متوسط معدلات الإعادة ١–٩	٥,٨	٤,٤	٥,٣
متوسط معدلات التسرب ١–٩	٨,٨	١٠,٣	٩,٣

المصدر: تقرير الإنجاز السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٧م، وزارة التربيـــة والتعليم. ٥–٧ مايو ٢٠٠٨م، المراجعة السنوية الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية. إعداد/ حمود عبده نـــاجي وآخرين.

جدول (١١)
تطور الالتحاق بالتعليم الثانوي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م

العام الدراسي	الالتحـــاق						مشاركة الإناث %
	ذكور	نمو %	إناث	نمو %	إجمالي	نمو %	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٨٨٧٣٩	٥,٠٦	١٦٠٦٢٤	١١,٨٦	٥٤٩٣٦٣	٦,٩٦	٢٩,٢٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤١١٠١٦	٥,٧٣	١٧٧٩٧٩	١٠,٨٠	٥٨٨٩٩٥	٧,١٤	٣٠,٢٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٠٩٠٣١	٠,٤٨-	١٨٣٣٩٦	٣,٠٤	٥٩٢٤٢٧	٠,٦٥	٣٠,٩٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٥٢٩٧٧	١٣,٧٠-	١٧٢٨١٣	٥,٧٧-	٥٢٥٧٩٠	١١,٢٥-	٣٢،٨٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٨٦٢٤٣	٩,٤٢	١٩٤٧٨٦	١٢,٧١	٥٨١٠٢٩	١٠,٥١	٣٣,٥٢
المتوسط	-	**١,٢١**	-	**٦,٥٣**	-	**٢,٨٠**	**٣١,٣٦**

المصدر: وزارة التربية والتعليم. التقارير العامة لنتائج المسوح التربوية الشاملة خلال الفترة، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. المكتب الفني

- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦م.

جدول (١٢)
تطور الالتحاق بمراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م حسب النوع

العام الدراسي	التدريب لمدة سنتان				ثلاث سنوات				إجمالي			
	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٤٦	١	٣٢٤٧	١٤,٤٩	٥٩٢٨	١٢٩٦	٧٢٢٤	٥٢,٩٢	٩١٧٤	١٢٩٧	١٠٤٧١	٣٨,٥٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٠٣٩	٢٧	٦٠٦٦	٨٦,٨٢	٢٨٤٠	٤٦٤	٣٣٠٤	- ٥٤,٢٦	٨٨٧٩	٤٩١	٩٣٧٠	- ١٠,٥١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٤٦٣	١٠٠	٦٥٦٣	٨,١٩	٣٠٠٣	٤٨٣	٣٤٨٦	٥,٥١	٩٤٦٦	٥٨٣	١٠٠٤٩	٧,٢٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٩٤٣	١٤٠	٨٠٨٣	٢٣,١٦	٣٠٧٨	٤٣٨	٣٥١٦	٠,٨٥	١١٠٢١	٥٧٨	١١٥٩٩	١٥,٤٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦												
المتوسط	-	-		**٣٣,١٧**	-	-	-	**١,٢٦**	-	-	-	**١٢,٦٧**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٥/٢٠٠٦م. رئاسة الوزراء، الأمانة العامة. الجمهورية اليمنية.

جدول (١٣)

تطور الالتحاق بالكليات والمعاهد المتوسطة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٥/٢٠٠٦م

المعاهد والكليات	٢٠٠٣/٢٠٠٤م				٢٠٠٥/٢٠٠٦م			
	ذكور	إناث	إجمالي	مشاركة إناث %	ذكور	إناث	إجمالي	مشاركة إناث %
تقنية سنتان	٢٦٣٢	٤٢٦	٣٠٥٨	١٣,٩٣	٥٥٧١	٨٧٦	٦٤٤٧	١٣,٥٩
كليات المجتمع (٣ سنوات)	١٣٥٦	٣٨٨	١٧٤٤	٢٢,٢٤	٢٥٢٣	٥٣٤	٣٠٥٧	١٧,٤٧
المعهد الوطني للعلوم الإدارية	١٢٥٨٥	٣٥٨٤	١٦١٦٩	٢٢,١٧	٦٥٢٦	٢٤٤١	٨٩٦٧	٢٧,٢٢
المعاهد الصحية	٢٣٩٦	١١٧	٢٥١٣	٣,٧٦	٣٨٨٤	١٨٥٩	٥٧٤٣	٣٢,٣٧
المعهد العالي للتربية البدنية	٢٣٣	-	٢٣٣	صفر	٢٦١	٦٤	٣٢٥	١٩٣٦٩
المعهد العالي للتوجيه والإرشاد	٣٠٠	٩٤	٣٩٤	٢٣,٨٦	٢٩١	١٢٣	٤١٤	٢٩,٧١
الإجمالي	**١٩٥٠٢**	**٤٦٠٩**	**٢٤,١١١**	**٢٣,٦٣**	**١٩٠٥٦**	**٥٨٩٧**	**٢٤٩٥٣**	**٢٣,٦٣**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات التعليم في الجمهورية المنية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و٢٠٠٥/٢٠٠٦م. رئاسة الوزراء- الأمانة العامة . الجمهورية اليمنية

جدول (١٤)

تطور الالتحاق في الجامعات الحكومية والخاصة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م

العام الدراسي	الجامعات الحكومية					الجامعات الخاصة					الإجمالي العام				
	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	مشاركة الإناث %	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	مشاركة الإناث %	ذكور	إناث	إجمالي	نمو %	مشاركة الإناث %
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٣٤٩٩٦	٤٦٣٥٤	١٨١٣٥٠	–	٢٥,٥٦	٩٥٠٠	٢٤٤٠	١١٩٤٠	–	٢٠,٤٤	١٤٤٤٩٦	٤٨٧٩٤	١٩٣٢٩٠	–	٢٥,٢٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٢٨٩٣٠	٤٦٤٥٥	١٧٥٣٨٥	-٣,٢٩	٢٦,٤٩	١٢٧٧٥	٣٩١١	١٦٦٨٦	٣٩,٧٥	٢٣,٤٤	١٤١٧٠٥	٥٠,٣٦٦	١٩٢٠٧٠	-٠,٦٣	٢٦,٢٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢٥٢٦٦	٤٥٨٥٧	١٧١١٢٣	-٢,٤٣	٢٦,٨٠	٢٣٣٠٩	٦٥٥٠	٢٩٨٥٩	٧٨,٩٥	٢١,٩٤	١٤٨٥٧٥	٥٢٤٠٧	٢٠٠٩٨٢	٤,٦٤	٢٦,٠٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٢٥٥٧٦	٤٨٤٥٩	١٧٤٠٣٥	١,٧٠	٢٧,٨٤	٢٠٦٦٣	٦١٥٥	٢٦٨١٨	– ١٠,١٨	٢٢,٩٥	١٤٦٢٣٩	٥٤٦١٤	٢٠٠٨٥٣	-٠,٠٦	٢٧,١٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٣٩٥٤٨	٥٥٤٧٥	١٩٥٠٢٣	١٢,٠٦	٢٨,٤٥	٣٣١٥٠	١٢٣٤٦	٤٥٤٩٦	٦٩,٦٥	٢٧,١٤	١٧٢٦٩٨	٦٧٨٢١	٢٤٠٥١٩	١٩,٧٥	٢٨,٢٠
المتوسط	–	–	–	**٢,٠١**	**٢٧,٠٣**	–	–	–	**٣٥,٦٣**	**٢٣,١٨**	–	–	–	**٤,٨**	**٢٦,٥٩**

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات التعليم في الجمهورية المنية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و٢٠٠٥/٢٠٠٦م. رئاسة الوزراء- الأمانة العامة . الجمهورية اليمنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٧، الجمهورية اليمنية

جدول (١٥)
التوزيع النسبي للسكان المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجمهورية حسب نوع الإعاقة والحالة الحضرية تعداد ٢٠٠٤م

نوع الصعوبة (الإعاقة)	حضر	ريف	الإجمالي
صعوبة الإبصار	١٨,١	١٩,٣	١٩,٠
صعوبة سماع الأصوات	٩,٣	١١,١	١٠,٧
صعوبة النطق	٥,١	٤,٥	٤,٧
صعوبة سماع الأصوات والنطق معاً	٤,٢	٤,٠	٤,٠
صعوبة السير	٢١,٧	٢٠,٩	٢١,١
صعوبة حركة الجسم	٦,٥	٦,٨	٦,٨
صعوبة الإمساك بالأشياء	٤,٣	٤,٧	٤,٦
صعوبة ذهنية	١٦,٧	١٣,٨	١٤,٥
صعوبات مزدوجة (أكثر من صعوبة)	١٣,٢	١٤,٤	١٤,١
غير مبين نوع الصعوبة	٠,٨	٠,٤	٠,٥
الإجمالي النسبي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إجمالي عدد الصعوبات	**٩٠,٦٣٩**	**٢٨٩,٢٨٥**	**٣٧٩,٩٢٤**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – ديسمبر ٢٠٠٤. ديسمبر ٢٠٠٦م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي– الجمهورية اليمنية.

جدول (١٦)
الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم مقارنة بقطاعات أخرى
٢٠٠٣-٢٠٠٧

السنة المالية	الدفاع	النظام العام والسلامة	الشئون الاقتصادية	شئون الإسكان والمجتمع المحلي	الصحة	الترفية والثقافة والدين	التعليم	خدمات الجمهور العام
٢٠٠٣	١٧,٨٥	٦,٩٩	١٩,٠٢	٥,٩٨	٣,٨٨	١,٦٢	١٦,٥٩	٢٤,١١
٢٠٠٤	١٥,٤١	٧,٥٠	٢١,٧٤	٧,٩٣	٥,٢٢	١,٥٠	١٦,١٥	٢١,٠١
٢٠٠٥	١٣,١٨	٦,٢٣	٢٩,٧٥	٨,١٣	٤,٠٥	١,٢٤	١٣,٩٥	٢٠,١٩
٢٠٠٦*	١٣,٨٣	٦,٩٢	١٩,٧٧	٥,٥٢	٤,٢٢	١,٦٨	١٦,٢٨	٢٨,٧٧
٢٠٠٧*	١١,٩١	٦,٢٦	٢٤,٨٠	٤,٧٩	٣,٧٠	١,٥٤	١٤,١٧	٢٨,٧٣
المتوسط	**١٤,٤٤**	**٦,٧٨**	**٢٣,٠٢**	**٦,٤٧**	**٤,٢١**	**١,٥١**	**١٥,٤٣**	**٢٤,٥٦**

المصدر: نشر إحصائية مالية الحكومة، العدد السابع والعشرون، وزارة المالية، صنعاء– الجمهورية اليمنية.
* الموازنـــة

جدول (١٧)
حجم واتجاه الإنفاق على خدمات وشئون التعليم
٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليــون ريال)

السنة المالي	الناتج المحلي الإجمالي	نمو %	الإنفاق العام	نمو %	الإنفاق على خدمات وشئون التعليم	نمو%	نصيب التعليم من:	
							الناتج المحلي	الإنفاق العام
٢٠٠٣	٢١٦٠٦٠٨	١٥,٠٥	٧٦٩٨٨٨	٣١,٠٢	١٢٨٥١٩	٨,٢٧	٥,٩٥	١٦,٩٣
٢٠٠٤	٢٥٦٣٤٩٠	١٨,٦٥	٨٨١٨٥٢	١٤,٥٤	١٤٢٣٨٠	١٠,٧٩	٥,٥٥	١٦,١٠
٢٠٠٥	٣٢٠٦٩٧٦	٢٥,١٠	١١٨٤٣٢٨	٣٤,٣٠	١٦٥٢٤٦	١٦,٠٦	٥,١٥	١٣,٩٥
*٢٠٠٦	٣٦٥٠٦٩٤	١٣,٨٤	١١٦٩٧٦١	١,١٣-	١٧٨٧٦١	٨,١٨	٤,٩٠	١٥,٢٨
*٢٠٠٧	٣٩٦٢٢٢٠	٨,٥٣	١٦٢٢٤٨٨	٣٨,٧٠	٢٢٩٨٦١	٢٨,٥٩	٥,٧٩	١٤,١٧
المتوسط	-	**١٦,٢٣**	-	**٢٣,٤٩**	-	**١٤,٣٨**	**٥,٤٧**	**١٥,٣٠**

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد السادس والعشرون. وزارة الماليــة، صــنعاء- الجمهوريــة اليمنية+ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٥م، الجهاز المركزي للإحصاء
* الموازنــة

جدول (١٨)
نصيب القطاعات الفرعية للتعليم من الناتج المحلي والإنفاق العام والإنفاق على خدمات وشئون التعليم
٢٠٠٣-٢٠٠٧

السنة المالية	من الناتج المحلي الإجمالي			من الإنفاق العام %			من خدمات وشئون التعليم %			
	العام	الفني*	العالي	العام	الفني*	العالي	العام	الفني*	العالي	أخرى**
٢٠٠٣	٤,٢٥	٠,٢١	٠,٩٨	١٣,٢٦	٠,٦٠	٢,٧٥	٧٩,٤٤	٣,٥٨	١٦,٤٨	٥,٥٠
٢٠٠٤	٣,٨٩	٠,١٥	٠,٨٨	١٢,٩٤	٠,٤٠	٢,٥٥	٨٠,١٧	٢,٧٩	١٥,٧٧	١,٢٧
٢٠٠٥	٣,٦٨	٠,١٦	٠,٨٥	١١,١٧	٠,٤٣	٢,٣٠	٨٠,٠٩	٣,٠٥	١٦,٤٩	٠,٣٧
٢٠٠٦	٣,٠٩	٠,٣١	٠,٨٨	١١,٤٤	٠,٩٨	٢,٧٧	٧٤٨٤	٦,٤٢	١٨,١٠	٠,٦٤
٢٠٠٧ ***	٣,٣٩	١,١٣	١,١٣	٩,٨٥	١,٤٣	٢,٧٦	٦٩,٥٥	١,١٠	١٩,٥٢	٠,٨٣
المتوسط	**٣,٦٦**	**٠,٣٩**	**١,٧٨**	**١١,٧٣**	**٠,٥٨**	**٢,٦٣**	**٧٦,٨٢**	**٥,١٩**	**١٧,٢٧**	**٠,٧٢**

المصدر: إحصائية مالية الحكومة، العدد السابع والعشرون، وزارة المالية. صنعاء. الجمهورية اليمنية.
* شاملة كليات المجتمع الأربع
** أخرى: اعتمادات لمؤسسات أخرى كجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، مركز البحوث والتطوير التربوي، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ومعاهد تتبع وزارات أخــرى كــالإعلام والأوقــاف، والرياضة والشباب والصحة.
*** الموازنــة.

جدول (١٩)
حجـــم واتجاه الإنفاق على التعليم العـــام
٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليــون ريال)

السنة المالية	الإنفـــاق*			النمو %			التوزيع%	
	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي
٢٠٠٣	٩١٨٢٣	١٠٢٧٣	١٠٢٠٩٦	٠,٧٥	٨١,٢١	٥,٤٧	٨٩,٩٤	١٠,٠٦
٢٠٠٤	٩٩٦٥٢	١٤٤٨٧	١١٤١٣٩	٨,٥٣	٤١,٠٢	١١,٧٩	٨٧,٣١	١٢,٦٩
٢٠٠٥	١١٧٩٣٦	١٤٤٠٣	١٣٢٣٣٩	١٨,٣٥	٠,٥٨-	١٦,٠٣	٨٩,١٢	١٠,٨٨
**٢٠٠٦	١١٢٦٦٩	٢١١٠٧	١٣٣٧٧٦	٤,٤٧-	٤٦,٥٥	١,٠٩	٨٤,٢٢	١٥,٧٨
**٢٠٠٧	١٣٤٢٧٤	٢٥٥٩٩	١٥٩٨٧٣	١٩,١٨		١٩,٥١	٨٣,٩٩	١٦,٠١
المتوسط	-	-	-	**٨,٤٧**	**٣٤,٤٩**	**١٠,٧٧**	**٨٦,٩٢**	**١٣,٠٨**

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد السابع والعــشرون، وزارة الماليـــة- صـــنعاء، الجمهوريـــة اليمنية.
* يشمل الإنفاق على التعليم ما قبل الأساسي.
** الموازنـــــة

جدول (٢٠)
حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني
٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليون ريال)

السنة المالية	الإنفـــاق*			النمو %			التوزيع%	
	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي
٢٠٠٣	٢٠٦٥	٢٥٣٩	٤٦٠٤	٤٨,٠٢	٦٣,٩١	٥٦,١٧	٤٤,٨٥	٥٥,١٥
٢٠٠٤	٢٠١٤	١٩٥٦	٣٩٧٠	٢,٤٧-	٢٢,٩٦-	١٣,٧٧-	٥٠,٧٣	٤٩,٢٧
٢٠٠٥	٢٦٨٠	٢٣٢٨	٥٠٠٨	٣٣,٠٧	١٩,٠٢	٢٦,١٥	٥٣,٥١	٤٦,٤٩
**٢٠٠٦	٣٠٩١	٨٣٩١	١١٤٨٢	١٥,٣٤	٢٦٠,٤٤	١٢٧,٩١	٢٦,٩٢	٧٣,٠٨
**٢٠٠٧	٣٩٧٥	١٩٢٤٩	٢٣٢٢٤	٢٨,٦٠	١٢٩,٤٠	١٠٢,٢٦	١٧,١٢	٨٢,٨٨
المتوسط	-	-	-	**٢٣,١٣**	**٩٥,٩٦**	**٥٩,٧٤**	**٣٨,٦٣**	**٦١,٣٧**

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد السابع والعشرون، وزارة المالية صنعاء، الجمهورية اليمنية.
* يشمل كليات المجتمع الأربع
** الموازنـــة.

جدول (٢١)
حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الجامعي
٢٠٠١-٢٠٠٦م (مليون ريال)

السنة المالية	الإنفـــاق			النمو %			التوزيع%	
	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي	إجمالي	جاري	رأسمالي
٢٠٠٣	١٧٠٣١	٤١٤٩	٢١١٨٠	١١,١٨	٣٤,١٤	١٥,٠٣	٨٠,٤١	١٩,٥٩
٢٠٠٤	١٧٩٨٩	٤٨٦٨	٢٢٨٥٧	٥,٦٣	١٧,٣٣	٧,٩١	٧٨٧٠	٢١,٣٠
٢٠٠٥	٢٠٨٠٤	٥٨٣٧	٢٦٦٤١	١٥,٦٥	١٩,٩٠	١٦,٥٦	٧٨,٠٩	٢١,٩١
٢٠٠٦*	٢٣٥٦٧	٨٥٩٥	٣٢١٦٢	١٣,٢٨	٤٧,٢٥	٢٠,٧٢	٧٣,٢٨	٢٦,٧٢
٢٠٠٧*	٣١٦٤١	١٣٢٢٠	٤٤٨٦١	٣٤,٢٦	٥٣,٣٨	٣٨,٤٨	٧٠,٥٣	٢٩,٤٧
المتوسط	–	–	–	**١٦,٠٠**	**٣٤,٤٤**	**١٩,٧٤**	**٧٦,٢٠**	**٢٣,٨٠**

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة. العدد السابع والعشرون. وزارة المالية
* الموازنـــة.

فهرسة المحتويـات

تقديـــــــم ١
أولاً: الأهـــــداف والسياســـــات ٢
١. ١ مدخـــل: ٢
١. ٢ الرؤيـــــة الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م: ٣
١. ٣ إستراتيجيات نظام التعليـم والتدريب: ٤
منظومة إستراتيجيات قطاع التعليم والتدريب ١٤
ثانياً: مستوى تطور الحالة التعليميـــة ١٥
نسبة الأميـــة والإلمام بالقراءة والكتابـــة: ١٥
ثالثاً: مستوى التقدم في توفير الخدمة التعليمية ١٨
٣. ١ الأطفال في الأعمار ما قبل التعليم الأساسي: ١٨
٣. ٢ الأطفال في سن التعليم الأســاسي: ١٩
٣. ٣ اليافعـــون ١٥-١٧ سنة في التعليم الثانوي: ٢٩
٣. ٤ الشباب في التعليم العالي: ٣١
رابعـــاً: التربيـــة الشاملة: وقفـــه خاصة ٣٦
خامساً: التمويـــــــل ٤٨
سادساً: الخلاصـــــــة ٥١
المراجـــــع ٥٢
الملحـــــق ٥٤
جدول (١) نسبة الأمية (١٥ سنة فأكثر) حسب النوع والحالة الحضرية للأعوام ١٩٩٤و٢٠٠٤م ٥٤
جدول (٢) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ١٥-٢٤ سنة بالمقارنة مع بعض المجموعات ٥٤
جدول (٣) تطور الالتحاق ببرنامجي محو الأمية وتعليم الكبار ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ ..... ٥٥
جدول (٤) تطور الالتحاق بالتعليم ما قبل الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ ..... ٥٥
جدول (٥) تطور الالتحاق بالتعليم الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م ٥٦
جدول (٦) تطور معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الأساسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م ... ٥٦
جدول (٧) تطور أعداد المعلمين والمعلمات بحسب النوع لعـــام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.. ٥٧
جدول (٨) تطور عدد المعلمين بحسب مستوى التأهيل ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٦/٢٠٠٧م ٥٧
جدول (٩) مستوى إتقان الكفايات الأساسية للصفين الرابع والسادس بمرحلة التعليم الأساسي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥م..... ٥٧
جدول (١٠) مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي ٥٨
جدول (١١) تطور الالتحاق بالتعليم الثانوي ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م..... ٥٩
جدول (١٢) تطور الالتحاق بمراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م حسب النوع..... ٥٩
جدول (١٣) تطور الالتحاق بالكليات والمعاهد المتوسطة ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٥/٢٠٠٦م..... ٦٠
جدول (١٤) تطور الالتحاق في الجامعات الحكومية والخاصة ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧م..... ٦١

جدول (١٥) التوزيع النسبي للسكان المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الجمهورية حسب نوع الإعاقة والحالة الحضرية تعداد ٢٠٠٤م ٦٢
جدول (١٦) الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم مقارنة بقطاعات أخرى٢٠٠٣-٢٠٠٧ ..... ٦٢
جدول (١٧) حجم واتجاه الإنفاق على خدمات وشئون التعليم٢٠٣-٢٠٠٧ (مليــون ريال)..... ٦٣
جدول (١٨) نصيب القطاعات الفرعية للتعليم من الناتج المحلي والإنفاق العام والإنفاق على خدمات وشئون التعليم ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ..... ٦٣
جدول (١٩) حجـــــم واتجاه الإنفاق على التعليم العـــــام٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليــون ريال)..... ٦٤
جدول (٢٠) حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليون ريال).. ٦٤
جدول (٢١) حجم واتجاه الإنفاق على التعليم الجامعي٢٠٠١-٢٠٠٦م (مليون ريال)..... ٦٥